محضر الجلسة رقم 053

التاريخ: الثلاثاء 19 ذو الحجة 1443 هـ (19 يوليوز 2022م).
الرئاسة: المستشار السيد مُحَمَّد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وإحدى عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الواحدة والثلاثين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب.

المستشار السيد مُحَمَّد حنين، رئيس الجلسة:

باسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
أيها السادة والسيدات،

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، التي تنص على أن تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، وعملا بأحكام الباب السادس من الجزء الخامس من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولات مكتب هذا المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 5 يوليوز 2022، وعلى مداولات ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 12 يوليوز، وبعد توزيع التقرير الذي أنجزته مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية على السيدات والسادة أعضاء المجلس وإحالته كذلك على الحكومة وفق أحكام النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يعقد مجلسنا الموقر هذه الجلسة العامة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة "بالشباب".

وهي مناسبة نتقدم من خلالها بالشكر الجزيل إلى كافة مكونات المجلس والأطر الإدارية التي ساهمت في إنجاح هذه المحطة الدستورية الهامة، والتي تعتبر السادسة من نوعها في ظل دستور سنة 2011، كما نتقدم بالشكر إلى جميع الذين ساهموا بكيفية مباشرة أو غير مباشرة في إنجاح مهمة مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة.

إذن، قبل أن نمر للمناقشة التي خصص لها حصة زمنية إجمالية تحدد في 150 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، أذكر بترتيب هذه الجلسة كما أقرته ندوة الرؤساء، وذلك كما يلي:

أولا، سنعطي الكلمة لكل من رئيس ومقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية الدستورية، تليها بعد ذلك تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين، ثم تدخلات أعضاء الحكومة، وبعد ذلك للفرق والمجموعات أن يعقبوا إذا رغبوا في ذلك، وللحكومة عند الاقتضاء حق الرد على هذه التعقيبات.

إذن، في بداية هذه الجلسة سأعطي الكلمة للسيد المستشار عابد بادل، رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية، فليتفضل على أساس ألا يتجاوز 5 دقائق طبقا للمادة 315 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عابد بادل، رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة العامة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة "بالشباب":

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من المؤكد أن العشرية الأخيرة بصمت بدايتها بفورة شبابية، كان من نتائجها إقرار دستور 2011، وما أعقبه من إصلاحات هيكلية في مسار ترسيخ البناء الديمقراطي ببلادنا، مما جعله نموذجا يحتذى به إقليميا ويعتبر من ديمقراطيات الموجة الرابعة الناجحة، وكرس مكانة الشباب المحورية وجعله رافعة أساسية للتنمية والازدهار الاقتصادي لبلادنا وعامل استقرار اجتماعي مهما.

كما ظل الشباب أحد الأولويات في خطب صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس أيده الله ونصره، الذي ما فتئ يلح على العناية بهذه الشريحة الاجتماعية، لتأهيلها وتوفير فرص إدماجها في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وهو المنحى الذي زكاه مجلس المستشارين، سيرا على خطى جلالته، مع مطلع هذه الولاية التشريعية باختياره للشباب كموضوع للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، والتي تشرفت برئاستها وأتشرف اليوم بعرض محطات عملها.

السيد الرئيس المحترم،

استنادا إلى عناصر المنهجية والمقاربات المعتمدة والبرنامج الزمني الارتدادي الذي حدد شهر يوليوز كموعد لرفع تقريرها لمكتب المجلس الموقر، شرعت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة بروح العمل الجماعي والتوافقي في إنجاز المهمة الموكولة إليها، مستعينة في ذلك بفريق عمل إداري وضعته إدارة المجلس رهن إشارتها.

حيث سعت إلى تحديد محور اشتغالها في مجال تأهيل وإدماج الشباب في الحياة الاقتصادية خلال الولاية الحكومية السابقة 2016-2021، وذلك إيمانا من السيدات والسادة أعضاء المجموعة بشمولية هذا المحور واختزاله

لكل طموحات ورهانات الشباب ببلادنا.

وحرصت المجموعة على تبني مقاربة متعددة الأبعاد في رصدها للمعطيات وتتبعها لتنفيذ السياسات العمومية المرتبط بالشباب، تمزج بين اللقاءات مع القطاعات الوزارية المتدخلة التي استجاب أغلبها مشكورين، ثم القيام بزيارات ميدانية بجهتي كلميم- واد نون وطنجة- تطوان- الحسيمة، للوقوف عن كثب على بعض المشاريع المنجزة أو التي في طور الإنجاز.

وفي إطار توسيع دائرة الرصد، وجه طلب للمندوبية السامية للتخطيط لتزويد المجموعة بتقرير تركيبي يتضمن الأرقام والإحصائيات المتعلقة بتأهيل وإدماج الشباب، وفق التوزيع الوطني والجهوي، ثم المجالي، باستحضار مقاربة النوع والحقوق.

وفي نفس الإطار، تم توجيه طلب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل إنجاز استبيان موجه للشباب حول مدى رضاهم على السياسات العمومية الموجهة إليهم، وهل يتلمسون آثارها عليهم.

السيد الرئيس المحترم،

بالموازاة مع الأنشطة المبرمجة وفي سياق تعزيز قدرات ومؤهلات السيدات والسادة أعضاء المجموعة والطاقم الإداري المواكب لها في مجال التقييم وحول قضايا الشباب، تم تنظيم دورة تكوينية في مجال تقييم السياسات العمومية، بالإضافة إلى تنظيم مائدة مستديرة حول الشباب، بحضور خبراء مغاربة ودوليين في مجال الشباب، في إطار برنامج الشراكة مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي.

وفي إطار الانفتاح على المنظمات الحكومية الدولية، عقدت المجموعة الموضوعاتية اجتماعات مع السيد ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، قدم فيه عرضا حول برنامج المواكبة في قضايا الشباب الذي يباشره مكتب الأمم المتحدة بالمغرب، بشراكة مع القطاعات الحكومية.

كما وقعت المجموعة على مساهمة فعالة في أشغال المنتدى البرلماني للشباب بمجلس المستشارين الذي جرت فعالياته يوم فاتح يونيو المنصرم، كما تتوخى مواصلة حضورها في الأنشطة الإشعاعية للمجلس، بتنظيم يوم تفاعلي مع الشباب وبشراكة مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية بالشباب وبانخراط فعال للجهات، باعتبارها أحد ركائز مغرب الغد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

السيد الرئيس المحترم،

من الطبيعي والبديهي أن عمليات التقييم والدراسات والأبحاث العلمية، على اختلافها، أن تواجهها بعض التحديات العملية والموضوعية، وهو ما لم تسلم منه عملية الإعداد لهذا التقرير، تمثلت أساسا في:

- ✓ من الناحية المفاهيمية: صعوبة ضبط مفهوم الشباب وتحديد الفئة العمرية التي يمكن تصنيفها ضمن فئة الشباب؛
- ✓ تعدد القطاعات المتدخلة في موضوع تأهيل وإدماج الشباب في الحياة الاقتصادية وصعوبة تتبع ورصد دقيق لكل المبادرات ونتائجها، أمام تعدد وتشعب البرامج والمخططات، سواء على المستوى القطاعي أو البين القطاعي وكذا في إطار الشراكات مع الجهات والمؤسسات الدولية التي تعنى بقضايا الشباب؛
- ✓ عدم وضوح البرامج والمخططات وتداخلها مع شبه غياب لمؤشرات قياس واضحة يمكن الاعتماد عليها للقيام بعملية تقييم علمية بمؤشرات واضحة وشفافة.

السيد الرئيس المحترم،

في ختام هذا الملخص، لابد من التنويه والإشادة بمناخ التوافق والإجماع وروح المسؤولية العالية والانضباط للسيدات والسادة أعضاء المجموعة، الذين لم يتوانوا في بذل مجهودات كبيرة ومضنية بتفان ونكران للذات، سواء خلال اللقاءات المتوالية التي تم عقدها بالمجلس أو خلال زيارات ميدانية.

كما لا يفوت السيدات والسادة أعضاء المجموعة أن يتقدموا بشكرهم الخاص إلى رئيس ومكتب المجلس وأمينه العام، الذي نهنئه بالمناسبة على الثقة المولوية السامية، على تعاونهم الدائم والمستمر طيلة مسار أشغال المجموعة، كما ننوه بطاقمها الإداري الذي واكب أعمالها بالتزام ومسؤولية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم على المجهود المبذول.

الكلمة للسيد المستشار يونس ملال، مقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة لعرض ملخص عن تقرير المجموعة الموضوعاتية في حدود 5 دقائق كذلك.

اسمح لي يحضر معنا أطوار هذه المناقشة وفد شبابي، يمثل جمعية البرلمان المغربي للشباب، اسمحوا لي باسمكم أن أرحب بهم في هذه الجلسة.

مرحبا بكم، شكرا.

تفضل السيد المقرر.

<u>المستشار السيد يونس ملال، مقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة العامة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة "بالشباب":</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

انطلاقا من محطات عمل هذه المجموعة والمقاربة التي اعتمدتها التي تقدم

السيد رئيس المجموعة بتلاوتها، فقد خلص التقرير إلى الملاحظات التالية:

بالنسبة لالتقائية السياسات العمومية وحكامة التدبير:

- أنه من الصعوبة عمليا الحديث على سياسة عمومية مندمجة موجهة للشباب في الواقع، كلما كانت هنالك برامج قطاعية مرتبطة بالأهداف الرئيسية للسياسات القطاعية تلامس قضايا الشباب سواء في جانب التأهيل أو الإدماج؛

- أن صلاحيات قطاع الشباب داخل الهندسة الحكومية، وخاصة في مجال تأهيل وإدماج الشباب، جد محدودة وتدخلاته تتم ببرامج أفقية داعمة بآثار ضعيفة ومحدودة بالنظر للقاعدة الواسعة للشباب في الهرم الديمغرافي ببلادنا؛

- أن تنفيذ البرامج والمشاريع على المستوى الترابي التي تدخل في إطار الاستراتيجيات القطاعية يتم بطريقة يطبعها التشتت وضعف التنسيق أو انعدامه في بعض الأحيان؛

- ضعف على مستوى تفعيل آليات الحكامة العمومية، مما كرس إشكالية الفوارق الاجتماعية والمجالية، وبهذا الخصوص تتوجب الإشارة للرصد الذي قام به البنك الدولي الذي أشار بأن للمغرب فجوات كبيرة عليه تداركها.

وبالنسبة للمقاربة المجالية:

- لوحظ أن قلة فرص الشغل الملائمة والمرافق الحيوية الضرورية ببعض الجهات والعالم القروي يدفعان شباب القرى والبوادي إلى الهجرة نحو المدن، حيث أصبحت عدة دواوير ومداشر تخلو من فئة الشباب، مع حركية أفواج الهجرة الداخلية من الجهات الفقيرة المتمركزة في الوسط نحو الجهات الأربع الساحلية الكبرى؛

- تسجيل مفارقة بجهة طنجة- تطوان- الحسيمة تتمثل في حاجة بعض القطاعات لليد العاملة المؤهلة، بالمقابل العديد من الشباب صرحوا بصعوبة الحصول على فرص عمل بنفس الجهات، في حين جهة كلميم- واد نون تعرف نقصا حادا في فرص إدماج الشباب، بالرغم من المؤهلات الاقتصادية الكبيرة التي تزخر بها، وهو ما يفسر نسب البطالة المرتفعة بالجهة.

وفيما يتعلق بمقاربة النوع والمقاربة الحقوقية:

تم تسجيل الملاحظات التالية:

- استمرار إشكالية المساواة بين النساء والرجال في الحياة المهنية وكذا على مستوى ولوج الفتاة للتكوين والتأهيل، بالرغم من الإصلاحات التي عرفها ميدان التربية والتكوين؛
- الحاجة إلى المزيد من التنسيق والالتقائية في تدبير وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة على جميع المستويات؛
- أن معاناة الأشخاص في وضعية إعاقة تزداد كلما تعلق الأمر بالعالم القروي الذي تظل الفرص المتاحة فيه شبه منعدمة.

على مستوى الفعالية والنجاعة:

سجلت بعض الملاحظات تتمثل في:

- أن نسبة كبيرة من الشباب بالجهات يشتكون من التوجيه المهني غير الصائب؛
- استمرار معاناة الشباب المغربي من طول مدة البطالة بحيث تتجاوز السنة في أغلب الحالات، مع خاصية الهشاشة في المناصب المتاحة، والتي غالبا ما تكون بأجور زهيدة ولا تتمتع بحماية اجتماعية؛
- وجود عدة تباينات في النتائج، فرغم ما تضمنته السياسات العمومية القطاعية من جوانب إيجابية، إلا أن نتائجها الكمية والنوعية بشكل عام بالنظر للسياق العام للاقتصاد الوطني واتساع قاعدة الفئات النشيطة، لم ترق لحجم وسقف الطموحات التي رسمت لها، كما أن آثارها الاجتماعية على الفئات الشبابية المستهدفة ظلت محدودة نسبيا.

وحول تفعيل المقاربة التشاركية:

سجلت المجموعة في مختلف محطاتها الميدانية وكذا في ملتقى مجلس المستشارين للشباب المغربي في دورته التأسيسية إقرار غالبية التدخلات بضعف تبني المقاربة التشاركية، بل أنه لا يتجاوز حدود الضوابط الشكلية، سواء على مستوى إقرار السياسات العمومية وطنيا أو على المستوى الترابي، بحيث تظل محدودة وأحيانا مقيدة بالضوابط القانونية، مثلما هو حال بعض مقتضيات القوانين التنظيمية للجماعات الترابية المرتبطة بذلك.

بمقابل ذلك، صرحت القطاعات الحكومية وكذا المسؤولون الترابيون بتبني المقاربة التشاركية، مما يثير معه التساؤل حول وجود خلل ما على مستوى آلية التشاور المعتمدة، آخذا بعين الاعتبار أن الفعاليات الشبابية التي تم التواصل معها والتي عبرت عن ضعف آلية التشاور في غالبيتها تنشط داخل مختلف الهيئات الوسائطية للمجتمع، مما يزيد من حدة التساؤل حول فرضية توسيع دائرة التشاور لتشمل عينات ليس لها انتماء سياسي أو نقابي أو حتى جمعوي.

وكخلاصة شاملة، وكما ورد في العديد من تقارير المؤسسات الدستورية، فإنه لا يمكن الركون لتبرير عدم تحقيق بعض الرهانات الاجتماعية الكبرى لشدة التداعيات التي خلفتها جائحة كورونا، ذلك أن وجود مكامن الضعف وأشكال الهشاشة البنيوية في النموذج التنموي السابق الذي بلغ مداه، قد شكل عاملا زاد من حدة الصعوبات التي تواجهها بلادنا في الآونة الأخيرة، وذلك نتيجة التأخير الذي تمت مراكمته في تنزيل أوراش رئيسية، من قبيل تطوير المنظومة التربوية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني وتعميم الحماية الاجتماعية وتأهيل المنظومة الصحية وإدماج القطاع غير المنظم وتنزيل الجهوية المتقدمة والنهوض بالمقاولة المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المقرر على المجهود الذي تم بذله.

وننتقل الآن إلى المناقشة، ونستهلها بتدخل التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد المستشارين.

تفضل السيد المستشار السي كمال.

السيد الرئيس،

اتفقنا بأنه ستكون هناك مناقشة، لأننا بصدد جلسة دستورية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، ولنا الحصص الزمنية التي تم توزيعها بالنسبة لكل فريق، في تواز مع الحصة المخصصة للحكومة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد جدا بتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب.

في البداية، لابد أن ننوه عاليا بمنهجية عمل هذه المجموعة ومضمون مخرجاتها وخلاصاتها، التي لامست بدقة كبيرة واقع الشباب والحلول الناجعة للنهوض بأوضاعه، لم يكن هذا النجاح ليتحقق لولا التدبير المحكم لأعضاء اللجنة ورئيسها المستشار المحترم السيد عابد بادل، الذين اشتغلوا بروح جماعية، استحضر فيها الجميع مصلحة الوطن وما تقتضيه المرحلة من تعبئة جماعية لإقرار سياسة عمومية مندمجة للشباب، وفق منهج جدي، يعد الأول من نوعه في تاريخ عمل المؤسسة التشريعية.

وعليه نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السيد رئيس المجموعة الموضوعاتية وإلى كافة أفرادها على ما بذلوه من جهد في إخراج هذا التقرير رفقة الطاقم الإداري الذي اشتغل عليه واشتغل إلى جانبهم.

فأسباب نزولها إذن هي الخطب الملكية السامية، والتي أكد فيها جلالة الملك حفظه الله غير ما مرة على أن الشباب هم الثروة الحقيقية للبلاد، داعيا جلالته إلى ضرورة وضع قضايا الشباب في صلب النموذج التنموي الجديد، بإعداد استراتيجية مندمجة للشباب والتفكير في أنجع السبل للنهوض بأحواله، داعين في هذا الإطار الحكومة إلى مواكبة عمل هته المجموعة والأخذ بعين الاعتبار مخرجات تقريرها.

السيد الرئيس المحترم،

يحظى الشباب بأهمية خاصة في المجتمع المغربي، إلا أنه يلاحظ أن هناك عجز مضطرد في إدماجهم، لاسيما فيما يتعلق بالتعليم والتكوين والتشغيل، وهو ما يعني عدم قدرة السياسات العمومية السابقة المعنية بهذا الموضوع على مواكبة الحاجيات المتعددة لهذه الفئة الحيوية، في ضوء التحولات الديموغرافية والحقوقية والثقافية والتواصلية المتسارعة في السنوات الأخيرة.

إضافة إلى تفشي خطاب الكراهية واللايقين من طرف بعض الفاعلين السياسيين المبخسين دائما لجهود الدولة ومؤسساتها، مما يزيد في تعميق هشاشة الشباب المغربي، ويسهم في تفاقم شعورهم بالتهميش والإقصاء، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

واستشعارا بهته الوضعية المقلقة، نشتغل جميعا من مختلف مواقعنا وانتماءاتنا الجادة والمسؤولة على اتخاذ العديد من المواقف والمبادرات الهادفة إلى تعزيز مشاركة الشباب الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية، يتجلى ذلك في إحداث هذه المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية في مجال الشباب، والتي ستتوج إن شاء الله بتنظيم المنتدى الدولي للشباب الذي سينعقد بداية أكتوبر المقبل.

ونحن نناقش هذا التقرير، نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار أنه من المهم مقاربة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولا، الشباب وأزمة الثقة:

ارتكز عمل اللجنة الموضوعاتية على إيجاد السبل الكفيلة لإعادة الثقة في العمل السياسي والحزبي إلى جانب مؤسسات الدولة والمجالس الترابية، وهنا لابد أن ننوه بنجاح الانتخابات الأخيرة، والتي أفرزت نخبا سياسية شابة وكفاءات كان لها شرف خدمة هذا الوطن ومواطنيه من داخل المؤسسات، ولعل أفضل نموذج يعكس هذا التوجه ما يزخر به مجلسنا الموقر الذي استطاع أن يجدد أزيد من 70% من أعضائه، كان لفريق التجمع الوطني للأحرار حظه الوافر من التشبيب ومن مستوى التنخيب، وهو ما يعكس الحركية الاجتماعية النشيطة التي يعرفها مجتمعنا.

ففي ظل هذا الوضع، نعتبر أن الشباب المغربي في حاجة ماسة لتعزيز ثقته في المستقبل، وهو ما يتوجب على الحكومة التحلي بالجرأة في تفعيل المواقف والقرارات والعمل بشكل استراتيجي ورؤية واضحة بتبني خطاب الوضوح والصراحة والتعاطي الإيجابي مع قضاياه وإشراكه في بناء الحلول، لأن الشباب اليائس يشكل اليوم خطرا على المجتمع، مشددين على ضرورة أجرأة سياسة عمومية مندمجة لصقل طاقات الشباب التي تسترعي اهتمام عاهل البلاد، وتحظى بعنايته الموصولة وإرجاع الثقة للشباب في العمل السياسي، لن يتحقق دون إعادة المصداقية للحياة السياسية والممارسة العمومية.

ولتحقيق هذه الغاية، نقترح في فريق التجمع الوطني للأحرار الاشتغال على تنزيل التوصيات التي تضمنها التقرير والتي نعتبرها شجاعة وجريئة أبرزها:

- ✓ أولا، تملك رؤية واضحة، لأن الشباب من حقهم الخوف على مستقبلهم ومن المجهول؛
- ✓ تقوية القدرات وتعزيز الكفاءات وتطوير الإمكانيات الذاتية للشباب، لتمكينهم من التأقلم والتفاعل مع التحولات المجتمعية وتسهيل انخراطهم في الموجات الجديدة من المهن المستقبلية؛
- ✓ ثالثا، تحرير الطاقات لاستثمار كل الإمكانيات المتوفرة لدى الشباب وتوفير مناخ ملائم تطبعه الشفافية والنزاهة والمنافسة الشريفة؛
- ✓ أخيرا، تحقيق العدل وتكافؤ الفرص والمصداقية، من خلال تحويل الأقوال إلى أفعال، وهو ما يحتم على الحكومة أن تقدم خطابا صادقا قابلا للتنفيذ من أجل إعادة بناء الثقة مع الشباب.

المحور الثاني، بطالة الشباب وإشكالية الإدماج في سوق الشغل:

إن أكبر معضلة يعاني منها الشباب المغربي اليوم هي معضلة البطالة، مؤكدين أن بطالة الشباب تبقى مرتفعة جراء تداعيات الكوفيد، فربع اليافعين بالمغرب عاطلين عن العمل، ونسبة كبيرة منهم توجد بالمجال الحضري، وهو ما يؤكد أن أكبر إشكال يواجه الشباب اليوم هو التوفر على فرص الشغل، متسائلين عن مآل المخططات الحكومية السابقة التي وعدت الشباب بخلق فرص الشغل أمام حالات الإفلاس والاختناق الكبير الذي تعانيه المقاولات الصغرى والمتوسطة، والتي تنفست الصعداء بعد الإجراءات المواكبة التي قامت بها الحكومة الجديدة، والتي وفرت 13 مليار كسيولة من استرداد الضريبة على القيمة المضافة، وستعمل على إدماج حوالي 1.2 مليون عاطل في سوق الشغل من الشباب حاملي الشواهد، إضافة إلى شباب العالم القروي المنقطع عن الدراسة والراغب في إحداث مقاولة ذاتية.

السيد الرئيس المحترم،

فإذ نعبر باسم فريق التجمع الوطني للأحرار عن قلقنا الكبير من تنامي ظاهرة الهدر المدرسي، التي أدت إلى وجود شباب بدون تكوين ولا شغل ولا حماية اجتماعية، والتي تصل حاليا إلى أكثر من 2.7 مليون شابة وشاب، نؤكد أن أملنا كبير في هذه الحكومة لمعالجة هذا القصور بهدف النهوض بأوضاع هذه الشريحة من الشباب وتسهيل انخراطها في المجتمع، مذكرين بأن الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب (20 غشت 2018)، دعا إلى التعبئة الشاملة لمواجهة إشكالية بطالة الشباب وحاملي الشهادات، وإطلاق مبادرات نوعية في مجال التشغيل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وضع سياسة عمومية لإدماج الشباب، يبدأ عبر نشر ثقافة المواطنة وثقافة الحقوق والواجبات، مع وضع البرامج الحاملة لقيم التضامن والتطوع والعمل كآلية لاستعادة ثقة الشباب في الحياة السياسية، من خلال تقوية مشاركته في الشأن العام محليا ووطنيا، مع تشديدنا على التمكين الاقتصادي للشباب، وتنمية روح المبادرة والثقافة المقاولاتية لديه وضمان استفادته من المقدرات الاستثمارية ومن الصفقات العمومية، مع العمل على المواكبة القانونية والتقنية والمالية لمبادراته ومشاريعه.

وإذ ندعو إلى سن سياسة مندمجة للشباب، بجعله هدفا رئيسيا للسياسات العمومية وضمان التقائية هذه الأخيرة، نؤكد على ضرورة إعادة صياغة الأولويات، من أجل التنزيل المحكم للتنسيق وخلق التقاطع على مستوى السياسات الحكومية في عموميتها، وبالتالي إدماج الشباب في كل القطاعات: الصحة، العدل، حقوق الإنسان، الاتصال، السكن، التشغيل، التعليم، مع وضع منظومة لدعم وتحفيز الشباب وتحرير الطاقات عبر الاستثمار الأمثل لمواهبهم وقدراتهم الإبداعية.

وفي الأخير، نجدد تنويهنا بالقوة الاقتراحية لهذا التقرير وبالأداء المتميز لعمل هذه اللجنة الرقابية، والتي شخصت أوجه القصور التي تنتاب مختلف السياسات العمومية الموجهة للشباب، نؤكد أننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار مطمئنون ومرتاحون لأداء هذه الحكومة في إقرار سياسية عمومية مندمجة للشباب، بالرغم من التشويش الذي يصاحبها والتي بدأت في الاشتغال على توفير عرض ترابي متنوع ومنصف للخدمات الموجهة للشباب في مجالات التكوين والثقافة والرياضة والسياحة والترفيه وتسهيل الولوج إليها بشروط تفضيلية.

بالإضافة إلى وضع خطة وطنية لمعالجة ومواجهة المخاطر المحدقة بالشباب وتحصينهم من تهديدات الإدمان والتطرف والإجرام، وكلنا ثقة في السيد رئيس الحكومة بمعية فريقه الحكومي لمواصلة الاشتغال على تنزيل التزاماته المرتبطة بتأهيل العنصر البشري، وعلى رأسها الشباب، وإدماجه في الحياة الاقتصادية، دون الالتفاف إلى الأبواق المأجورة والمزيفة التي تحاول دائما يائسة تبخيس عمل مؤسساتنا بنهج خطاب التشكيك، فرحلة الإصلاح دائما ما تكون شاقة ومتعبة، لكنها دائما مثمرة ومنتجة، ذلك هو أسلوب عمل حكومتنا التي تجتهد في إبداع الحلول لمعالجة كل الأزمات المحدقة ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار، في حدود 9 دقائق.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا، السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات، السادة المستشارون المحترمون،

قبل أن أتفاعل في فريق الأصالة والمعاصرة مع مضامين تقرير اللجنة الموضوعاتية المكلفة بمناقشة السياسات العمومية حول الشباب، نريد أن نتقدم بهذه المناسبة بجزيل الشكر للسيدات والسادة أعضاء اللجنة المذكورة على مجهوداتهم القيمة، ونهنئهم على هذا العمل الجبار الذي قاموا به من أجل إخراج هذا التقرير المتكامل، الذي سيشكل إضافة نوعية ستعزز مسار تفعيل الدور التقييمي للبرلمان.

وبالرجوع إلى مضمون التقرير نؤكد بداية أن موضوع الشباب يحظى باهتمام خاص من طرف صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، بحيث يعتبر موضوعا محوريا في مختلف الديناميات التي أطلقها صاحب الجلالة من أجل تمكين هذه الفئة من المجتمع وتحقيق رفاهيتها، اعتبارا لموقعها الهام في قلب عملية التنمية التي تنهجها المملكة، حيث ما فتئ صاحب الجلالة، منذ اعتلائه عرش أسلافه الميامين، يطلق المبادرات والإجراءات الرامية إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للشباب، من أجل إعداد الشباب لغد أفضل، والنهوض بقدراتهم الإبداعية وتثمين مؤهلاتهم، مما يجسد حرص جلالته الراسخ على الاهتمام المتواصل بالانشغالات الخاصة والمشروعة للشباب حيثما كانوا، وكيفما كانت ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

وتجسدت هذه العناية الملكية السامية بالشباب أيضا عند إعداد النموذج التنموي الجديد، حيث شدد صاحب الجلالة في الخطاب الموجه للأمة بمناسبة الذكرى 65 لثورة الملك والشعب (20 غشت 2018) على "ضرورة وضع قضايا الشباب في صلب النموذج التنموي الجديد."

من جانب آخر، حرصت اللجنة الخاصة للنموذج التنموي، التي أحدثها صاحب الجلالة لهذا الغرض، على إشراك الشباب في عملية المشاورات في التقرير النهائي للجنة، والذي جعل تشجيع إدماج وازدهار الشباب بالزيادة في فرص وسبل المشاركة المتاحة لهم واحدا من ضمن الخيارات الاستراتيجية لهذا النموذج التنموي الجديد للمملكة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن قضايا الشباب هي قضايا المجتمع عموما، حيث يمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاما نسبة ديموغرافية بلغت 25.3% عام 2019، من مجموع السكان، أي ما يقارب 8.9 ملايين نسمة، ونسجل هنا أن جزء كبير من شاباتنا وشبابنا كانوا في مقدمة ضحايا أزمة كوفيد، الذين يعانون أصلا إقصاء من الاقتصاد المهيكل، وهم ضحايا على وجه الخصوص لظاهرتي البطالة وعدم النشاط، فأزيد من ثلث شباب المدن دون عمل، وأقل من امرأتين من بين كل عشرة نساء يمارسن نشاطا خارج البيت، كما أن عددا كبيرا من الشباب غادروا مقاعد الدراسة دون مؤهل خلال العقدين الأخيرين، ويعملون عملا غير قار، قليل المردودية وقليل الدخل.

وبشكل عام، يظل التشغيل والحد من تفشي البطالة من القضايا التي تشغل بال الأسر المغربية، إذ بلغ معدل البطالة قبل الأزمة الصحية 9.4%، ولم يتجاوز النمو الاقتصادي الضعيف الذي حققته بلادنا خلال العقد الماضي نسبة 2.3% في المتوسط، وبعد التسبب في فقدان نحو مليون منصب شغل، خلال الأزمة الصحية لـ"كوفيد-19".

كما أن العديد من تقارير المؤسسات الرسمية والمدنية الوطنية والدولية تثير العديد من المشاكل التي يعاني منها الشباب المغربي، والتي تزايدت خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث تبين الأرقام أن فئة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و29 سنة، فإن نسبة 26.3% منهم لا يتابعون دراستهم ولا يزاولون عملا أو تكوينا، وتتوزع باقي الفئات على 33.6% يتابعون دراستهم أو تكوينهم، و25.1% ينتمون إلى فئة النشيطين العاملين، ويعانون من ظاهرة العزوف عن الزواج، إذ انتقلت النسبة من 42% عام 2011 إلى 70% عام 2019، كما أن المغرب يعرف أعلى نسبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقي في الحركية الدولية، حيث أن 7 شبان من أصل 10 في المغرب تستهويهم الهجرة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن موضوع الشباب يحتل مكانة بارزة في البرنامج الحكومي، حيث تؤكد كل مكونات الائتلاف الحكومي على ضرورة سن سياسة مندمجة لمواكبة الشباب، من خلال تمكينهم وتسيير ولوجهم إلى فرص الشغل وتذليل عقبات اندماجهم في المجتمع، وذلك بغية الاستجابة لانتظاراتهم المشروعة في الحصول على حياة كريمة، قوامها العدالة الاجتماعية والإنصاف والمشاركة النشيطة في الدينامية التنموية، حيث أن الإجراءات التي تلتزم بها الحكومة ستمكن الشباب من تحرير طاقاتهم واستثمار مؤهلاتهم وخبراتهم في إطار من تكافؤ الفرص وتحسين مستوى العيش وبناء جيل يستمد قوته من تاريخه وقيمه، ويشق طريقه بخطى واثقة في عالم متجدد.

وهي التزامات سياسية، السيد الرئيس المحترم، نجحت الحكومة إلى حدود اليوم في تنزيل جزء كبير منها على أرض الواقع، وهنا نسجل بكل اعتزاز:

برنامج "فرصة" الذي يستهدف الشباب الذين تزيد أعمارهم عن 18 عاما من أصحاب الأفكار والمشاريع، مع تخصيص ميزانية إجمالية لهذا البرنامج تصل إلى 1.25 مليار درهم لعام 2022، ويهدف البرنامج إلى مواكبة 10 آلاف من حاملي المشاريع في جميع قطاعات الاقتصاد، مع ضمان

مبادئ المساواة الجهوية والمساواة بين الجنسين؛

إطلاق برنامج "أوراش"، الرامي لإحداث 250.000 فرصة شغل مباشر في أوراش مؤقتة خلال سنتي 2022 و2023، في إطار عقود تبرمها جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات والمقاولات، عبر ترشيحات وعقود عمل، خاصة الأشخاص الذين فقدوا عملهم بسبب جائحة "كوفيد-19" والأشخاص الذين يجدون صعوبة في الولوج لفرص الشغل، وذلك دون اشتراط مؤهلات، وقد رصدت الحكومة غلافا ماليا لتنزيل البرنامج يقدر بـ 2.25 مليار درهم برسم سنة 2022.

إن عمليات الإنصات للمواطنات والمواطنين التي يقوم بها أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين تظهر بالملموس ارتفاع منسوب مطالب الشباب المغاربة بخصوص توفير السبل التي تتيح تنمية ذواتهم، بما يمكنهم من التعبير عن أنفسهم وتنظيم اللقاءات والمشاركة في المبادرات، حيث تهم هذه المطالب الولوج إلى الثقافة والفنون والرياضة والفضاءات العمومية للتعبير والإبداع، إضافة إلى انتظارات مرتبطة بتوفير خدمات عمومية وترابية ذات جودة، لاسيما التربية والصحة والنقل.

وهو ما يجعلنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نعتبر أن الرهان على تنمية المغرب ترتكز على شباب متحرر ومزدهر وكفء ويتحلى بروح المواطنة والمبادرة، شباب طموح، قادر على استغلال مؤهلاته والمساهمة في تطوير بلاده.

كما أن أحد الرهانات الكبرى والأساسية المنوطة بالمغرب اليوم تتعلق بتزويد هؤلاء الشباب بالكفاءات التي يحتاجونها ومنحهم فرص تحسين آفاقهم المستقبلية وضمان فضاءات لتمكينهم من التعبير والمشاركة المواطنة وأخذ المبادرة، مع تعزيز روح المواطنة لديهم وتشبثهم بثوابت الأمة وتعبئتهم الإيجابية في مسلسل تطوير بلدهم.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن المغرب يتوفر على قاعدة هرمية من الشباب، تمثل مؤهلا ثمينا بالنسبة للبلاد وفرصته نحو المستقبل، لأن هذه الفئة تمثل إمكانا بشريا مهما، يعد تثمينه بمثابة تحد وطني، مما يجعل الشباب هو الرأسمال الذي لا يعوض بل هو الأمل والمستقبل والحامل الحقيقي لهموم المجتمع الناهض بشؤونه وقضاياه، لذلك نعتبر أن تدبير المسألة الشبابية يستوجب مشروعا مجتمعيا متكاملا، وليس فقط خيارا سياسيا أو استراتيجية محكومة بإطار زمني وفلسفة حكومية محددة.

ونثمن بهذه المناسبة مصادقة المجلس الحكومي على مشروع مرسوم يقضي بتنظيم مؤسسات الشباب، إضافة إلى الدينامية التي باشرتها الحكومة لفتح عدد من دور الشباب المغلقة وبرامج دعم المبادرات الشبابية، علاوة على انخراط الحكومة الجاد في تحفيز التشغيل من خلال مجموعة من البرامج الواعدة كبرنامج "فرصة" وبرنامج "أوراش" وغيرها من البرامج الموجهة لفئة الشباب.

في الختام، نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة على أهمية الخلاصات التي خرجت بها المجموعة الموضوعاتية والمرتبطة أساسا بضرورة إعادة صياغة السياسات العمومية الموجهة للشباب على ضوء المتغيرات الجديدة المتمثلة في توجهات النموذج التنموي الجديد، ومخلفات وتداعيات جائحة "كوفيد-19" ورهانات تحقيق أهداف الألفية.

كما أوصت المجموعة بأهمية تثبيت هندسة حكومية قارة للشباب..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس، عندكم، السيد الرئيس، ثمان دقائق.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا للمقتضيات الدستورية المتعلقة بمناقشة السياسات العمومية وتقييمها والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أتدخل، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب 2017-2021.

السيد الرئيس،

بداية، أتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء المجموعة الموضوعاتية المحترمين وإلى أطر المجلس الذين بذلوا مجهودا كبيرا ليكون هذا التقرير بين أيدينا اليوم، متضمنا لكل الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، لأنها خلاصات للقاءات مع جهات حكومية وغير حكومية ولفاعلين في مختلف المجالات المتعلقة بالشباب.

وبالنظر لتقرير المجموعة الموضوعاتية الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، لابد أن نبسط رؤية حزب الاستقلال التي تركز على تحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على المكتسبات التي حققتها بلادنا فيما يخص تطوير الاقتصاد الوطني وخلق فرص الشغل الكافية للحد من البطالة، خاصة في صفوف الشباب والفئات الهشة، وذلك لن يتأتى إلا بإحداث قطائع مع النسق السياسي والاجتماعي والاقتصادي المغربي، ومن أهمها القطع مع مجتمع الوساطة والامتيازات والريع والانتقال إلى مجتمع تكافؤ الفرص وسمو القانون.

لذلك، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نعتبر فئة الشباب من أهم روافد الرأسمال اللامادي ببلادنا وثروة وطنية، سيما في ظل الطفرة الديموغرافية التي تعيشها بلادنا.

فالحكومة السابقة لم تحاول إيجاد حلول لتغيير وضعية الشباب في ظل تراجع فرص الشغل وارتفاع نسبة البطالة في صفوف الشباب والخريجين، جعل هذه الثروة الوطنية مهدرة وغير مستغلة بالشكل الأمثل لتأدية الأدوار الاقتصادية والاجتماعية المنوطة بها، كما جعل قدراتها على الخلق والإبداع مقيدة، بل ساهمت في غياب سياسات عمومية تستهدف هذه الفئة وتستجيب لخصوصيتها في العشرية الأخيرة في الإبقاء على هذه الشريحة خارج دائرة صنع القرار الاقتصادي والسياسي.

السيد الرئيس،

لقد عبر حزب الاستقلال في غير ما مرة وفي كل الاستحقاقات الوطنية، وانسجاما مع مضامين النموذج التنموي الجديد، على ضرورة العمل على تأهيل فئة الشباب من حيث تكوين وصقل المهارات والارتقاء بهذا المكون الحيوي لمجتمعنا لتطوير الاقتصاد الوطني وجعله قادرا على خلق فرص الشغل اللازمة لاستيعاب هذه الفئة المهمة من الساكنة النشيطة، بالإضافة إلى ضرورة تبني سياسات عمومية تستجيب لخصوصية الشباب وتمكن من تعزيز مشاركتهم في الدورة الاقتصادية والحياة الاجتماعية والفعل العمومي والسياسي ببلادنا.

ولتحقيق هذه الغاية، فإننا نقترح سن سياسة مندمجة للشباب، بجعله هدفا للسياسات العمومية ووضع منظومة لدعمه وتحفيزه وتحرير طاقاته، عبر الاستثمار الأمثل لمواهبه وقدراته الإبداعية وبلورة وتنفيذ خطة استعجالية لتقليص نسبة البطالة في صفوفه، عبر إطلاق البنوك لمشاريع محلية مخصصة لهذه الفئة، مع تمكينهم بطبيعة الحال من بطاقة موحدة تسمحه لهم من الاستفادة من خدمات خاصة بهم، بشروط تفضيلية وتمكينهم من الاستفادة من التخفيضات تفوق 50% من النقل العمومي والمرافق الرياضية والثقافية والأنترنيت والرسوم الإدارية.

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على ضرورة توفير إطار قانوني للتداريب المهنية وتزويد الشباب بمنصة تضمن تكافؤ الفرص وتجمع عروض التدريب في القطاعين العام والخاص، مع إلزامية تنظيم مشاركة الشباب في آلية الحوار والتشاور وأشغال المجالس المنتخبة والمساهمة في إعداد وتتبع تقييم برامجها التنموية مع مواكبة الشباب المقاولين المستفيدين من دعم وتمويل البرنامج أو البرامج الحكومية ومنحهم الأولوية في طلبات العروض العمومية.

السيد الرئيس،

إن الشباب يعني القوة، وتعتبر الرياضة هي أفضل الوسائل لإبراز هذه القوة والمحافظة عليها ووضعها في الشكل الملائم لشباب اليوم، لذلك ندعو إلى ضرورة تطوير الرياضة المدرسية والجامعية وتعميم البنية التحتية الرياضية والمراكز القروية والأحياء الهامشية للمدن وتوفير عرض ترابي متنوع ومنصف للخدمات الموجهة للشباب في مجالات التكوين والثقافة والرياضة والسياحة والترفيه وتسهيل الولوج إليها بشروط تفضيلية، وضع خطة وطنية لمعالجة ومواجهة المخاطر المحدقة بالشباب وتحصينهم من تهديدات الإدمان والتطرف والإجرام.

السيد الرئيس،

لقد كشفت دراسة أصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان "مبادرة وطنية مندمجة لفائدة الشباب المغربي" سنة 2018، الفترة التي عالجها التقرير الذي بين يدينا عن معاناة الشباب المغربي من الإقصاء في الحياة الاقتصادية والمدنية وإبعادهم عن المشاركة السياسية ما حال ويحول دون اضطلاعهم بدورهم كقوة محركة رئيسية للدفع بعجلة التنمية في البلاد، مما يحول دون اضطلاعهم بدورهم كقوة محركة رئيسية للدفع بعجلة التنمية في البلاد، مما ينجم عنه تنامي الشعور بانعدام الثقة والارتياب لدى هذه الفئة وما يصاحب ذلك من انعكاسات سلبية على أواصر التماسك الاجتماعي، فغالبية الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و34 سنة، وهي الفئة التي تمثل حوالي ثلث ساكنة البلاد توجد على هامش النمو الاقتصادي المضطرد الذي شهدته المملكة خلال السنوات العشر الأخيرة، ولم يستفيدوا بشكل منصف من التقدم الاقتصادي والمتأتى من دينامية النمو التي عرفتها بلادنا.

لقد خلصت الدراسات أن نسبة 72% من وقت الشباب يتم قضاؤه في أنشطة غير منتجة للترفيه الاجتماعي كما أن 82% لا يمارسون أي نشاط.

وبحسب ذات الدراسات فإن إضافة إلى الفوارق القائمة في مجال الولوج إلى العلاجات الأساسية والاستفادة من الخدمات الصحية الجيدة ثمة إشكاليات كبرى باعثة على القلق ولا تزال تلقي بظلالها على الوضع الصحي، ويتعلق الأمر بخصوص بآفة الإدمان وعلى المخدرات والتدخين والانتحار، فضلا عن وضعية الصحة العقلية التي تظل مشكلة حقيقية من مشاكل الصحة العمومية.

ونتيجة لهذه المؤشرات، صنف المغرب خلال العشرية الأخيرة في مؤشر الشباب خلف غالبية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ذات الدخل المتوسط، ومنها الأردن وتونس ولبنان وتركيا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

يحضر معنا كذلك أطوار هذه الجلسة السيد رئيس شبيبة حزب "فرصا" الإيطالي (Forza Italia) والوفد المرافق له.

اسمحوا لي باسمكم جميعا أن أرحب بهم، متمنيا لهم مقاما طيبا في بلادنا، شكرا للجميع.

إذن الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

إلى كان ممكن نعطيو الكلمة للسي أسميتو.. يعطيهم بالإيطالية، يرحب بيهم وصافي، الترحيب.

السيد رئيس الجلسة:

إيوا دابا فتنا رحبنا، صافي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر للمساهمة في مناقشة مضامين تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بالشباب (2017-2021)، والتي تدخل في إطار ممارسة البرلمان لوظيفته الدستورية الجديدة الموكولة إليه، والمتمثلة في تقييم السياسات العمومية.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن نهنئ مجلس المستشارين على حسن اختياره لهذا الموضوع الهام، وهي مناسبة أيضا لننوه بالمجهودات الجبارة التي بذلتها المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بالشباب، رئيسا وأعضاء وأطرا، على عملهم الدؤوب وعلى سهرهم على إعداد التقرير المتميز بكل مسؤولية ومواطنة، مما يشكل دون شك مرجعا علميا راقيا سينضاف إلى إنجازات مجلسنا الموقر، متطلعين على توظيف الحكومة لهذا التقرير في بناء سياساتها الموجهة للشباب .

السيد الرئيس،

ونحن نناقش هذا التقرير الهام الذي شخص مكامن القوة ومواطن الضعف في مجال إدماج الشباب تمويا واجتماعيا، نسجل في الفريق الحركي غياب رؤية ملائمة ومندمجة بعيدة المدى خاصة بالشباب لدى الحكومة الحالية، وهو ما نسجله للأسف لا في البرنامج الحكومي ولا في مشروع القانون المالية.

وفي هذا الإطار، نسائل الحكومة عن:

- مآل الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030؟
- وما هي الإجراءات المتخذة لتنزيلها بمقاربة تشاركية تدمج الهيئات السياسية والمدنية للشباب في الأجرأة والتفعيل؟

السيد الرئيس،

انسجاما مع مرجعيتنا في الحركة الشعبية التي تجعل دائما من فئة الشباب على رأس أولوياتها وتفاعلا مع مضامين هذا التقرير الهام، نقترح ما يلي:

أولا: ضرورة التعجيل بتفعيل وتشكيل "المجلس الأعلى للشباب والعمل الجمعوي" كهيئة دستورية تعنى وتترافع حول قضايا الشباب؛

ثانيا: اعتبارا لكون التمكين السياسي هو المدخل الأساسي في إدماج الشباب في مختلف مناحي الحياة العامة، ومراعاة للهندسة الديموغرافية للمجتمع المغربي، وفي ظل الآليات الانتخابية التي تقلص حظوظ الشباب في التمثيلية الانتخابية، فإن العودة إلى اعتماد آليات قانونية للتمييز الإيجابي للشباب يعد من الخيارات الأساسية لتمكين صوت الشباب من الحضور النوعي في مختلف المؤسسات المنتخبة محليا وجهويا ووطنيا، مع ضرورة خلق جسور للتواصل مع الأجيال الجديدة التي أوضحت بفضل الثروة الرقمية رقما أساسيا في معادلة صناعة القرار السياسي والتأثير على السياسات العامة والعمومية؛

ثالثا: ضرورة التفكير بجدية في وضع حد لمعاناة الشباب بالوسط القروي، وتمكينه من فرص التأهيل والاندماج وتطوير قدراته ومهاراته الإبداعية، بتوفير الفضاءات الضرورية له مع مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص؛

رابعا: تعزيز البنيات التحتية بالجهات لتيسير جلب الاستثمارات المدرة للثروة، والمنتجة لفرص الشغل الملائمة لفائدة الشباب وذلك لتعزيز الاستقرار والحد من آفة الهجرة التي تستنزف الطاقات والكفاءات؛

خامسا: تهيئة فرص وإمكانية التوجه نحو إعداد سياسة وطنية مندمجة وسياسات عمومية جهوية موجهة للشباب، تراعي الخصوصيات والمؤهلات الديموغرافية والاقتصادية والثقافية لكل جهة على حدة؛

سادسا: إحداث آلية لتتبع الخريجين بكل جامعة، وتعزيز البنية المركزية المكلفة بالإشراف على التنسيق بين مراصد تتبع الخريجين بالجامعات؛

سابعا: تعزيز برامج للدعم والتوجيه لتمكين النساء الشابات من الانتقال من التشغيل الذاتي إلى إنشاء مقاولات مربحة ومستدامة وتشجيع المقاولات الاجتماعية خاصة في المجال الفلاحي والصناعة التقليدية والتي تساهم لا محالة في خلق فرص الشغل؛

ثامنا: عقد شراكات مع الجماعات الترابية لتساهم بدورها في اقتراح وتمويل برامج لفائدة الشباب، دون إغفال أهمية إشراك الجمعيات في التدبير؛

تاسعا: إرساء سياسة مستدامة لتشغيل الشباب بدل الاستثمار في مبادرات ظرفية وعابرة من قبيل "أوراش" و"فرصة" والتي تأكد فشلها منذ ميلادها وسوء حكامتها؛

عاشرا: معالجة ظاهرة عدم استقرار قطاع الشباب في الهندسة الحكومية وتجاوز النظرة القطاعية لهذه الفئة المجتمعية العريضة التي تستوجب سياسة حكومية أفقية، وليس مجرد قطاع محدود الصلاحيات والإمكانيات.

السيد الرئيس،

تلكم بعض الملاحظات والاقتراحات في الفريق الحركي بخصوص

مضامين هذا التقرير الهام، والتي نتمنى صادقين أن تأخذها الحكومة بعين الاعتبار.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل الخوض في بعض مضامين هذا التقرير في حدود الحيز الزمني الضيق المتاح لنا، فإننا نرى في الفريق الاشتراكي أن الوقت قد حان لإجراء وقفة تقييمية مع المنهجية المتبعة في الإعداد للجلسات السنوية لتقييم السياسات العمومية، وذلك بعد أن راكمنا لحد الساعة خمس تجارب، أعطتنا رصيدا مهما يكفي لإخضاع هذه الآلية الرقابية المهمة لنوع من التمحيص والفحص الدقيق، لنستخلص ما يمكن استخلاصه من عبر ودروس حتى نجعل من هذا الالتزام الدستوري السنوي لحظة فارقة في كل سنة تشريعية من ناحية الرقابة على العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، ليس لجهة التشخيص وإبراز الاختلالات ومكامن الضعف فقط، ولكن أساسا من أجل وضع البصمة البرلمانية لمجلسنا المحترم على السياسات العمومية، من خلال اقتراح الحلول الملائمة ووضع البدائل الممكنة بالنسبة للقطاعات التي نختارها لتكون موضوعا للتقييم البرلماني.

ومن هذا المنطلق، فإننا نقترح دعوة جميع هياكل المجلس إلى ندوة علمية موسعة، بمشاركة إدارة المجلس والفرق والخبراء والشركاء المؤسساتيين المعنيين، في مستهل دورة أكتوبر المقبلة، من أجل وقفة للتأمل والتفكير الجماعي في هذا التمرين الدستوري، بغاية التوصل إلى توصيات واقتراحات عملية تسهم في تجويد عملنا في هذا الصدد.

السيد الرئيس،

انسجاما مع التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، ما فتئنا، في الفريق الاشتراكي، نؤكد أن قضية التمكين الاجتماعي والاقتصادي قضية جوهرية وموضوع مركزي، ذو أولوية قصوى في نقاشنا وتدخلاتنا بالنسبة لجميع الفئات والشرائح المجتمعية.

ومن هنا، فإننا سنقتصر في مداخلتنا هذه على الجانب المتعلق ببطالة الشباب، باعتبار ذلك المدخل الرئيس لمعانقة آمال وطموحات شبابنا الطموح، فمحاربة بطالة الشباب، كمعضلة بنيوية آخذة، مع الأسف الشديد، في التفاقم، تمثل إحدى دعائم الميثاق الاجتماعي، ولذلك ينبغي أن تتم معالجتها بكل إرادوية وعزم وتصميم، مما من شأنه أن يفضي إلى تصور وتفعيل حلول مستدامة ومنسجمة مع خصوصيات الواقع المغربي في سلبياته وإيجابياته كذلك.

إن دراسة مثل هذه الإشكاليات والقضايا التي يثيرها موضوع الشباب تكشف عن وجود العديد من الأحكام المسبقة الجاهزة حول هذه الفئة، كما تفصح عن تنامي نوع من الخلط فيما يتعلق بالسياسات العمومية الخاصة بالشباب.

وغالبا ما تنصب هذه الأحكام المسبقة على عزوف الشباب عن العمل السياسي وضعف ثقتهم في المؤسسات، لاسيما الأحزاب السياسية، ووضعهم قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية، مثل الأسرة والمدرسة، موضع التساؤل، وكذا رفضهم المشاركة في تدبير الشأن العام وميلهم إلى الاحتجاج والتمرد والعنف.

لكن، المؤكد والأساسي في هذه الدوامة دائما يعود إلى أزمة تشغيل الشباب، التي تمثل تحديا من أجل الرفع من قيمة مواردنا البشرية وفرصة لجعل هذه الفئة رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، خصوصا وأن هذه الشريحة هي الأكثر تضررا من البطالة، على الرغم من انخفاض معدل النشاط، كما أن الوظائف التي يشغلها الشباب غالبا ما تكون هشة مقابل أجور متدنية، ونادرا ما تكون تعاقدية، وقلما تتمتع بنظام حماية اجتماعية متماسك، الأمر الذي يجد صداه في ارتفاع معدل البطالة في صفوف الشباب داخل الوسط الحضري.

فحسب المعطيات المتوفرة، فإن نسبة البطالة ترتفع بارتفاع المستوى الدراسي، وهي مفارقة تؤكد عدم ملاءمة أنواع التكوين المتوفرة في منظومة التربية والتكوين الوطنية مع حاجيات عالم الشغل واستمرار نمط من النمو يوفر عددا غير كاف من مناصب الشغل المؤهلة.

ومن المؤكد أن الإصلاحات ذات الطبيعة البنيوية لن تؤتي ثمارها إلا على المدى المتوسط والبعيد، غير أن الطابع الاستعجالي لبطالة الشباب يفرض وضع برنامجا وطنيا واسع لصالح تشغيل الشباب، ينتظم حوله، في تعبئة شاملة، مجموع الفاعلين والقوى الحية في البلاد، ويتعين على مثل هذا البرنامج أن يهم بالدرجة الأولى فئات الشباب الأكثر تضررا من البطالة.

ولأن طبيعة سوق الشغل تختلف باختلاف الجهات، فإننا نتصور هذه الآلية على شكل مجموعة من التدابير التي يمكن تفعيلها في مجال ترابي معين، حسب التشخيص المحلي لوضعية بطالة الشباب وحسب الاستراتيجيات التي يتم تبنيها على المستوى الترابي.

وفيما يخص آلية إنعاش تشغيل الشباب، فإنه يجب أن ترتكز على ثلاث مبادئ، أولها تعبئة كل الفاعلين المعنيين من أجل خلق دينامية حقيقية للتغيير، ثانيها لا تركيز حقيقي لآليات ووسائل إنعاش الشغل،

وثالثها تنظيم يحدد المسؤوليات بدقة، مع الفصل بين وظائف القرار ووظائف التنفيذ والتفعيل ووظائف المراقبة والتقييم.

وحتى تكون سبل الإدماج ناجعة على كافة المستويات، ليس فقط التشغيل، يتعين الانطلاق بشكل قبلي من فكرة أساسية، مفادها أننا اليوم إزاء جيل جديد من الشباب، واع ومتطلب..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة السنوية المخصصة لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب.

ودعوني، بداية، السيد الرئيس المحترم، أعبر لكم عن تنويهنا الكبير بقرار مكتب المجلس اختيار هذا الموضوع الهام لكي يكون موضوعا لهذه الجلسة الدستورية الهامة، ولكي يكون كذلك موضوعا لإعمال أحد الاختصاصات الهامة التي أقرها دستور 2011 لصالح السلطة التشريعية.

وقبل أن أبسط مداخلة فريقنا، فإنه لا يسعنا إلا تثمين الجدية والاحترافية التي ميزت عمل المجموعة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب وكذا أهمية الاستنتاجات والتوصيات الوجيهة التي تضمنها تقريرها.

من المؤكد، السيد الرئيس، أن هذا الحيز الزمني الضيق الممنوح لنا لا يسمح بالتفاعل مع جميع مضامين تقرير المجموعة، كما أنه لا يسمح كذلك بالحديث عن كل القضايا ذات الأولوية التي تهم الشباب المغربي، لكن على الرغم من ذلك سوف نحاول الإشارة إلى أبرزها:

أولا، علينا أن لا ننسى الدعوة الملكية السامية لوضع سياسة عمومية مندمجة للشباب والتي وردت في خطاب جلالة الملك نصره الله في أكتوبر 2017، وهو نفس الخطاب الذي دعا فيه جلالة الملك نصره الله إلى وضع نموذج تنموي قادر على توفير الأجوبة الضرورية لإشكالية التفاوتات المجالية والاجتماعية، وهو الأمر الذي يعني أن قضايا الشباب المغربي يتعين أن تكون في صلب الرهانات الجديدة، والذي يتعين أن نتعاون عليه جميعا عبر إخراج تقرير اللجنة ليصير واقعا معاشا يشعر به الناس؛

ثانيا، السيد الوزير، على الرغم من أن تلك الدعوة الملكية السامية لوضع سياسة عمومية مندمجة للشباب، إلا أنها لم تعرف طريقا للتنفيذ، وهو الأمر الذي يتعين على القطاع الوصي تداركه بالسرعة اللازمة، مدعوما ومسنودا من جميع القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية، وذلك بالنظر إلى الأرقام والمعطيات الصادمة والمخيفة ذات الصلة بالشباب المغربي التي تضمنتها العديد من التقارير التي أعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وكذا المندوبية السامية للتخطيط.

السيد الرئيس،

طبعا لا يمكن الحديث عن تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب دون الحديث عن الإشكاليات المرتبطة بقطاعات التعليم والتكوين المهني، واللذين يحظيان بعناية واهتمام ملكي خاص، تجسد في العديد من الخطب والمبادرات الملكية السامية، وعن تنويهنا بكل المجهودات الإصلاحية التي تعرفها منظومة التربية والتكوين بمختلف مستوياتها، فإننا نهيب بالحكومة إلى العناية أكثر وأكثر بشغيلة هذا القطاع والتجاوب مع مطالبها وحل ملفاتها العالقة، وعندما نقول هذا الكلام في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وفي هذه الجلسة الدستورية، فإن ذلك ليس من باب الحشو، بل انطلاقا من قناعة راسخة مفادها أن جميع المجهودات المقدرة الجارية لإصلاح التعليم وكذا التكوين المهني لا يمكن أن تؤتي أكلها إلا إذا تم جعل الموظف والموظفة في قلب عملية الإصلاح، بل وفي مقدمة المدافعين عنه؛

ثالثا، لا يمكن لجاحد أن ينكر أثر البرامج التي أطلقتها الحكومة الحالية للتخفيف من وطأة البطالة على الشباب المغربي، خصوصا برنامجي "أوراش" و"فرصة"، غير أن المهم فيما يتعلق بإشكالية البطالة هو رصد التحولات المستقبلية التي سيعرفها سوق الشغل على الصعيد العالمي، والذي لن يظل المغرب بمعزل عنه، لذلك فإن ثمة حاجة ماسة إلى حلول إستراتيجية لمعضلة كبرى تهدد السلم الاجتماعي؛

رابعا، إنه لمن الخطأ الاستمرار في الاعتقاد بأن قضايا الشباب المغربي هي قطاعية أو فئوية أو حتى معاشية، إنها تعتبر قضايا تقع في قلب رهانات الكرامة والتوزيع العادل للثروة وتوطيد الديمقراطية وتنزيل توصيات النموذج التنموي الجديد، خصوصا أمام التحولات التكنولوجية المتسارعة، التي منحت الشباب المغربي إمكانيات هائلة للتعبير والمطالبة بتغيير ظروفه الاقتصادية والاجتماعية؛

ختاما، السيد الرئيس، علينا أن نعمل جميعا لإعادة الثقة والأمل للشباب المغربي الذي يبدو في العديد من الأحيان محبطا يائسا بسبب الإشكاليات المرتبطة بالولوج إلى سوق الشغل.

إن مواجهة خطاب التيئيس والنيل من المؤسسات الدستورية هو أحد المداخل الجوهرية لإعادة الثقة لهؤلاء الشباب الذين عليهم أن يعتزوا دوما بفرادة التجربة المغربية في الإصلاح والتنمية، والتي كانت مطالبه سنة 2011 أحد المحركات الأساس للتحولات السياسية والدستورية التي عرفها المغرب

ما بعد سنة 2011.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

باختصار، الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير للمجموعة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية على مجهوداتها المبذولة لإعداد هذا التقرير المفصل، الغني بالمعطيات والتوصيات الهامة.

كما نشيد بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغالنا خلال اجتماعاتنا والزيارات الميدانية التي مَكَّنَتنا من الوقوف على واقع تدبير المناطق الصناعية ومستويات التشغيل والبطالة بالجهات وأيضا بالتفاعل الإيجابي للقطاعات الحكومية مع طلبات المجموعة.

خلال العقد الماضي تم تناول موضوع الشباب في أكثر من استراتيجية وسياسة عمومية، وشكل موضوعا ذا راهنية على الصعيد الوطني، ومع ذلك فإن هذه الاستراتيجيات لم تُحَقِّق جميع أهدافها، فقد ظل غالبية الشباب على هامش النمو الاقتصادي الذي شهدته المملكة خلال السنوات العشر الأخيرة، ويكفي أن نشير إلى أن:

- المغرب صُنف سنة 2016 في المرتبة 120 من أصل 183 دولة في مؤشر تنمية الشباب؛
- 4.5 مليون من الشباب، اللي كيتراوح السن ديالهم ما بين 15 و34 سنة غير نشيطين، لا هم في المدرسة ولا في التكوين ولا في العمل، وفق تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد.

وهو ما يكشف على أن مسألة إدماج الشباب وتأهيلهم لا تزال تحديا كبيرا للبلاد، تستلزم معالجته إرادة مسؤولة ومقاربة شمولية مندمجة وانخراط جميع الفاعلين المعنيين.

ولقد سلط صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده الضوء على هذا الواقع، وأكّد على أن وضعية الشباب لا تزال غير مرضية، بحيث جاء في خطابه السامي بتاريخ 13 أكتوبر 2017، قال جلالته: **"ورغم الجهود المبذولة، فإن وضعية شبابنا لا ترضينا ولا ترضيهم، فالعديد منهم يُعانون من الإقصاء والبطالة ومن عدم استكمال دراستهم وأحيانا حتى من الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية..."**. انتهى كلام جلالة الملك حفظه الله.

السادة الوزراء المحترمون،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعي جيدا حجم مسؤوليتنا تجاه الشباب، وبحجم الانتظارات الملقاة علينا، سيما فيما يخص إشكالية التشغيل ومحاربة البطالة.

وفي هذا الإطار، نثمن التوصيات والمقترحات التي تضمنها تقرير المجموعة الموضوعاتية، سيما تلك الرامية إلى:

- تفعيل نظام القروض الموجه للشباب المتعلمين الراغبين في الاستفادة منها لمتابعة دراستهم العليا؛
- إحداث نظام خاص للمقاولة الشابة؛
- تشجيع المقاولات الاجتماعية خاصة في المجال الفلاحي والصناعة التقليدية.

وإضافة إلى ذلك، نود أن نؤكد على ضرورة واستعجالية معالجة إشكالية توافق التكوين مع متطلبات سوق الشغل الذي يجعل الانتقال من مرحلة التمدرس إلى الحياة العملية انتقالا صعبا.

وبالموازاة مع ذلك، ينبغي تقوية نظام الإدماج المهني للشباب من خلال توفير عرض تكويني مبتكر وملائم لحاجيات القطاع الخاص، فمنظومة التربية والتكوين ينبغي أن تكون منظومة مدفوعة بالطلب وليس العرض.

السادة الوزراء،

تشهد اليوم العديد من القطاعات تحولات مهمة، والتي ينبغي استثمار الفرص التي تتيحها لتعزيز قابلية التشغيل وتأهيل وتمكين الشباب، ومن بين هذه القطاعات قطاع الصناعة الذي حقق إنجازات ومكتسبات نوعية، بفضل المخططات والبرامج الخاصة التي مكنت بلادنا من التموقع على الساحة الصناعية العالمية، على غرار قطاعي السيارات والطيران.

وبغية تعزيز تنمية القطاع الصناعي المنتج للثروة والمدمج للشباب، فإننا نؤكد على ضرورة:

- الأخذ بعين الاعتبار احتياجات القطاع الخاص لتمكينه من تحسين أدائه كماً وكيفاً، وتعزيز قابليته للتشغيل؛
- تحسين تنافسية المقاولات الصناعية الصغرى والمتوسطة، من خلال تيسير الولوج إلى التمويل وتوفير دعم التكنولوجيات الجديدة داخل المقاولات ودعم الابتكار وأيضا من خلال التوعية بالرهانات التي تطرحها صناعة المستقبل ومواكبة الانتقال الرقمي؛
- في قطاع السياحة، من خلال تنويع العرض السياحي على غرار تشجيع السياحة المستدامة والسياحة الداخلية التي من شأنها المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وإنعاش التشغيل ودعم المقاولات السياحية على المستوى الترابي.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي استثمار الإمكانات الواعدة للقطاع الفلاحي من خلال تشجيع الشباب على الاستثمار في الأنشطة الفلاحية والمجال القروي وتعزيز المواكبة والتوجيه، وأيضا تعزيز مساهمة الأبناك في تمويل المشاريع الفلاحية.

وفي الختام، ندعو إلى التفاعل مع التوصيات الواردة في تقرير المجموعة الموضاعتية.

أود أن أؤكد على دعمنا التام للحكومة التي تشتغل بكل جدية ومسؤولية من أجل تنزيل البرنامج الحكومي الهادف والواعد رغم الظرفية الصعبة وأيضا على التزامنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب بجميع المبادرات الرامية إلى تأهيل وتمكين الشباب وتفعيل توصيات النموذج التنموي الجديد ذات الصلة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن مفهوم السياسات العمومية الموجهة للشباب يشمل جميع الإجراءات التي تساهم في مرافقة مسارات الشباب نحو الاستقلالية بذواتهم، لاسيما التعليم والتكوين والاندماج الاقتصادي والاجتماعي، وإذ يوجد إجماع على أهمية اختيار موضوع موقع الشباب المغربي في السياسات العمومية الراهنة، لاسيما الإستراتيجية الوطنية للشباب 2015-2020، من تأهيله إلى إدماجه في الحياة الاقتصادية، التي اعتبرتها الحكومة مرحلة فاصلة بين فلسفتين في تدبير المسألة الشبابية، فلسفة التدبير القطاعي العمومي، التي سادت منذ استقلال المغرب، وفلسفة التدبير الاستراتيجي الأفقي المندمج، التي تروم بلورة رؤية شاملة ومشتركة ومشروع مجتمعي متكامل حول قضايا الشباب وانتظاراتهم، بيد أن هذا الرهان الأخير لم ينجح، لعدم الالتزام السياسي الكافي، الكفيل بتفعيل مضامين هذه الاستراتيجية وتوفير الشروط المناسبة لنجاحها.

ودون الدخول في منطق الأرقام والإحصائيات التي تضمنها تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب للفترة بين 2017 و2021، المقدم بين أيدي مجلسنا الموقر، فإننا نسجل في الاتحاد المغربي للشغل أن أكبر فئة عمرية، حسب إحصائيات سنة 2014، هي فئة الشباب ما بين 15 و34 سنة والتي تشكل نسبة 34.2% من سكان المغرب، وهذا الرقم لوحده كفيل بأن يسائلنا جميعا كفاعلين سياسيين، نقابيين ومجتمع مدني حول مدى نجاعة السياسات العمومية الموجهة للشباب في الفترة موضوع التقييم.

السيد الرئيس،

نغتنم الفرصة لتقديم الشكر للسيد رئيس مجلس المستشارين وأعضاء المكتب على تسهيل عمل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة ولكل المكونات الحكومية التي أغنت النقاش داخل اللجنة وللسيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة الموضوعاتية، وعلى رأسهم السيد رئيس اللجنة وللأطر الإدارية على التزامهم.

إن قناعتنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن نجاح السياسات العمومية الخاصة بالشباب لا يمكن أن يتم إلا من خلال:

- جعل القطاع المكلف بالشباب هو المنسق الرئيسي لسياسة الشباب ما بين مختلف القطاعات الحكومية المعنية بهذه السياسات؛
- إشراك وتمكين كل المتدخلين والمعنيين في كل مراحل التصميم وتنفيذ وتقييم سياسات الشباب لتناسب احتياجاتهم وقدراتهم؛
- إعمال مقاربة تشاركية لرصد احتياجات الشباب كعمود فقري للتنمية وللنمو الاقتصادي الوطني على المديين المتوسط والطويل وتصنيفهم حسب السن والجنس ومحل السكن ومستوى التعليم ودخل الأسرة في إطار تقييم أولي وتحديد للأولويات مع التركيز على الفئات الهشة؛
- التعجيل بتفعيل المجلس الأعلى للشباب؛
- الرفع من الميزانية المخصصة لتنفيذ السياسات العمومية لفائدة الشباب.

وكل ذلك في إطار سياسة استراتيجية أفقية ومندمجة والسهر على إعطائها البعد الجهوي والإقليمي والمحلي، التزاما مع التوجيهات الملكية السامية والمخطط التنموي الجديد والبرنامج الحكومي للدولة الاجتماعية، الذي اتخذته الحكومة شعارا، مع الحرص على نقل الخبرات الشبابية على أرض الواقع بهدف إثراء فهم الحكومة لاحتياجاتهم.

السيد الرئيس،

على الرغم من أن الحكومة هي المسؤولة عن السياسات الموجهة للشباب، إلا أن تصميمها وتنفيذها وتقييمها وإنجاح مخططاتها يظل مرتبطا بإشراك جميع المتدخلين السياسيين والنقابيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لذلك فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نوصي بالتنزيل السليم للتوصيات التي خلصت إليها أشغال اللجنة للقطع مع سياسة التهميش

والتحقير التي تطال الشباب، ونؤكد على ضرورة تقييم السياسات العمومية وكل البرامج التي سطرتها الحكومة في إطار الإقلاع الاقتصادي لفائدة الشباب كبرنامج "فرصة" و"انطلاقة" أو التخفيف من حدة البطالة الناجمة عن فقدان الشغل بسبب الجائحة كبرنامج "أوراش"، وفق مؤشرات علمية مع إمكانيات التقويم كل ما فرضت الضرورة ذلك.

السيد الرئيس،

يجب كذلك سن قوانين تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع، بغية الدفع بالاستقلالية الاقتصادية للنساء ودمجهن في التنمية وتدارك التأخير في تنزيل الأوراش الرئيسية، وفي مقدمتها تطوير المنظومة التربوية للتعليم العالي والتكوين المهني، فلا يعقل أن يظل آلاف الخريجين الجامعيين، وعلى رأسهم الدكاترة، عاطلين عن العمل وبالتالي غير مدمجين في تنمية ونماء وطنهم، كما يجب الإسراع في تعميم الحماية الاجتماعية وتأهيل المنظومة الصحية وإدماج القطاع غير المهيكل وتنزيل الجهوية المتقدمة.

وأخيرا، السيد الرئيس، إن التحدي الكبير الذي يواجهنا هو الانتصار للغة الشباب والتفاعل الإيجابي مع عنفوانه ومع الملفات المطلبية الملحة، وهو محك الاختبار التنموي الرئيسي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

إذن ننتقل إلى تدخلات المجموعات، ونستهلها بتدخل مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين في مناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب 2017-2021، مستهلا تدخلي بهذه العبارات الملكية السامية المقتطفة من خطاب جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده، ليوم 20 غشت 2018.

"شعبي العزيز، وها نحن اليوم ندخل في ثورة جديدة لرفع تحديات استكمال بناء المغرب الحديث، وإعطاء المغاربة المكانة التي يستحقونها وخاصة الشباب الذي نعتبره دائما الثروة الحقيقية للبلاد". انتهى كلام صاحب الجلالة.

وها نحن اليوم نناقش هذا التقرير الذي يعنى بفئة من المغاربة، هي الثروة الحقيقية للمغرب، ولكنها الفئة الكبيرة التي تعاني التهميش والبطالة والهشاشة والفقر، تعاني أيضا أثر الهجرة والجريمة والجنوح، تعاني التهميش السياسي، فئة أكدت التقارير أن منسوب ثقتها في المؤسسات والأحزاب السياسية ضعيف جدا، تعاني أيضا ضعف الإندماج داخل الأسرة وداخل النسيج الجمعوي وداخل الأحزاب في تدبير الشأن العام المحلي، الوطني، فئة تعاني تأثيرات الفكر المتطرف باختلاف منطلقاته ومذاهبه الفكرية والدينية والعقائدية، تتجاذبه تيارات وطنية وعالمية، تستهدفه للاستلاب والانسلاخ عن قيمه التاريخية والوطنية.

حضرات السيدات والسادة،

ونحن نناقش الشباب والسياسات العمومية المرتبطة به، لا يمكننا إلا أن نستحضر أن قوة المغرب كامنة في شبابه، ومستقبله رهين بمستقبل شبابه، ولذلك فإننا نسجل لهذا المجلس الموقر، رئاسة ومكتبا وفرقا ومجموعات وإدارة، حسن الاختيار لإثارة إشكالية السياسات العمومية المتعلقة بالشباب، ونؤكد أيضا أن هذا الاختيار لتفعيل مهامه الدستورية في جانبها المتعلق بالسياسات العمومية اختيار إستراتيجي، يعزز دولة المؤسسات ويثمن الأدوار الأساسية لمؤسسة البرلمان في وضع وتقييم السياسات العمومية.

ونحن في مجموعتنا لا نريد الخوض في مؤشرات ديموغرافية وسوسيولوجية لوضعية شبابنا، لأن الكل مطلع عليها ويعلمها، لكننا نفضل إبداء بعض الملاحظات التي لها ارتباط بالتقرير:

1- لم تكن أي إشارة في التقرير ولا في خلاصاته الإثنتين والثلاثين (32) وتوصياته الأربعة والعشرين (24) أي إشارة لموضوع السياسات العمومية في مجال الشباب والهجرة، ولم يهتم التقرير بشباب الجالية المغربية بالخارج؛

2- لم ينتبه عمل اللجنة إلى إدماج الشباب في الأسرة والشباب داخل السجون الذي يحتاج إلى إعادة التأهيل؛

3- لم يتم الاستماع والاستعانة بمعطيات والسياسات العمومية التي تستهدف الشباب في وزارة العدل وإدارة السجون ثم المندوبية السامية للتخطيط ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، باعتبارها تدبر الأمن الروحي لشبابنا في مواجهة التطرف والانسلاخ عن الهوية الوطنية.

حضرات السيدات والسادة،

العمل داخل اللجنة كان شاقا بالفعل لأن مدة وجيزة من 18 يناير 2022 إلى 8 يونيو 2022 لا تتعدى ستة أشهر، غير كافية لتمكين اللجنة من الإطلاع على الكم الهائل من الوثائق والاستماع لكل القطاعات، هي أيضا غير كافية لتعميق الخلاصات وشموليتها بالنظر إلى الإمكانيات البشرية واللوجيستيكية، لأجله فإننا في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نقترح مراجعة طريقة تشكيل هذه اللجان ودعمها بالكفاءات والخبراء وتمثيلية القطاعات الحكومية..

ما تزيدنيش شي شوية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

بركة.

الكلمة الآن للمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يعتبر الشباب بالمغرب أول ضحايا الصدمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتكررة، والتي تفاقمت مع الأزمة الصحية لجائحة "كوفيد-19" التي ضاعفت من حجم التحديات والمخاطر التي يتعرض لها الشباب ضمن سياق عالمي وإقليمي، يعرف تحولات جيوسياسية سريعة وتغيرات اقتصادية وإنتاجية كبيرة وتأثيرات تقنية وثورة تكنولوجية جديدة وتحولات طاقية ومناخية كبيرة.

وبالرغم من الدينامية التي قدمها الشباب في عدة محطات منذ بداية القرن الحالي، فقد ظلت وضعيته قبل وأثناء وبعد الصدمات والأزمات المتكررة تخترقها أسئلة اللايقين في الحاضر والمستقبل والقلق بشأن الانتظارات والاحتياجات والمطالب المشروعة والمحمولة في الغالب بعدم الثقة في الاستجابات السياسية المعروضة أو بنجاعة المؤسسات والتشريعات الموجودة.

فتفاصيل الواقع الملموس للشباب تؤكد معطياتها القابلة للقياس والتحقق موضوعيا بالبطالة والعمالة الهشة والتواجد بكثافة في العمل غير المنظم أو غير الرسمي والتعاقد المهدد للاستقرار الوظيفي والاجتماعي والمرونة الشاملة والتسريحات والتعسفات المتكررة والأجور المتدنية والحرمان من حقوق الحماية والضمان الاجتماعي وسيادة التمييز القائم على الجنس والسن في الولوج إلى الوظائف المتوفرة أو المعروضة، رغم هشاشتها، وانحسار شديد لمشاركة الشابات والنساء عموما في سوق الشغل وضعف كبير أو عدم فعالية الولوج لبرامج التدريب والتكوين والتعليم الدامج والاندماجي، بما فيها عدم نجاعة آليات المصاحبة والتمويل لإحداث مشاريع مدرة للدخل، منظم للتشغيل الذاتي والإحساس بعدم الإشراك في تحديد الاحتياجات وتصميم السياسات والبرامج الحكومية.

بالإضافة إلى الشعور الكاسح لخطر التقهقر الاجتماعي واليأس من إمكانية الارتقاء أو السقوط في أحضان شبكات الهجرة السرية والاتجار في البشر أو التطرف السلوكي أو العقائدي.

فالشباب يتعرض لحالات عدم اليقين المزدوج بين الدولة والسوق، بين الرأسمال والعمل، بين القطاع المهيكل والقطاع غير المهيكل، بين العمل والبطالة، بين العمل اللائق والعمل غير اللائق، بين الأمن والاستقرار الوظيفي وبين المرونة، بين الحق والتعسف، بين الارتقاء واليأس، بين الديمقراطية والاستبداد، بين التنمية والفساد، بين العدالة والإقصاء.

إن مسألة الشباب تتميز بطابعها العرضاني وهو ما يتطلب معالجة شمولية مندمجة يتقاطع فيها مجموعة من الفاعلين والقطاعات الحكومية، وتستحضر كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوفير كل الشروط للانتقال من التدبير القطاعي الاختزالي إلى التدبير الاستراتيجي المتكامل والمندمج، وإعطاء المضمون الحقيقي لأحكام الفصل 33 من الدستور بتفعيل تشكيل مجلس أعلى للشباب والعمل الجمعوي كإطار مؤسساتي للتفكير في قضايا الشباب والترافع حولها.

إن من مرامي هذه المهمة الرقابية التي أنجزتها المجموعة الموضوعاتية، المشكورة على المجهود القيم الذي بذله كافة أعضائها والأطر الإدارية التي ساهمت بكفاءة وحسن تدبير في إخراج التقرير إلى حيز الوجود، هو تقييم وتقويم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب، فعلى الحكومة أن تجيد الإنصات إلى توصياتها وتتفاعل بشكل إيجابي معها، لا أن تطرحه على الرفوف كما دأبت على ذلك إزاء العديد من التقارير التي أنجزت في مختلف المجالات ذات الارتباط بالسياسات العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية للتدخل في هذه الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2017 و2021، عملا بمقتضيات الفصلين 70 و101 من الدستور وكذا مقتضيات الباب السادس من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

وهو موضوع بالغ الأهمية، على اعتبار أن التمكين الاقتصادي لهذه الفئة التي تمثل القاعدة الأوسع في البنية الديموغرافية للمجتمع المغربي يعد أحد أكثر التحديات التي نواجهها اليوم، وهو ما أكد عليه جلالة الملك في خطابي 20

غشت 2018 و20 غشت لسنة 2012، وهو ما يبرز قيمة اختيار هذا الموضوع ليخضع للتقييم من طرف مجلسنا الموقر خلال أول سنة تشريعية من هذه الولاية، والذي يتزامن مع تصديق المغرب خلال المجلس الوزاري الأخير على الاتفاق الموقع بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي للشباب بشأن إحداث مقر للاتحاد الإفريقي للشباب بالمغرب، بالإضافة إلى الاهتمام الذي يبديه المجتمع الدولي لهذه الفئة من قبيل جعل سنة 2022 سنة للشباب في أوربا.

نود التنويه بداية بالمجهودات المقدرة التي بذلها أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية المخصصة لتقييم السياسات العمومية في مجال الشباب، وعلى رأسها المستشار الشاب عابد بادل وإلى جانبه طاقم إداري مفعم بالجدية والكفاءة، والذي سعدنا بالاشتغال معه طيلة مراحل الإعداد لهذه الجلسة الدستورية وبالدينامية التي طبعت اشتغالها منذ تشكيلها، ولعل عدد اللقاءات والزيارات الميدانية والأيام الدراسية المنظمة تعكس حجم المجهود المبذول، كما ننوه بقيمة التقرير الذي تم إعداده وبأهمية المخرجات والتوصيات الواردة فيه.

ونستغل هذه المناسبة لنؤكد على أهمية وظيفة تقييم السياسات العمومية كوظيفة برلمانية رسخها دستور 2011 وكآلية رقابية تستهدف قياس أثر وفعالية ونجاعة وحكامة التدخلات العمومية لتحقيق أهداف استراتيجية عبر مخططات وبرامج ومشاريع عمومية في مجالات محددة، مع التأكيد على أن عملية التقييم يفترض أن تغطي مراحل الإعداد والمصادقة ومرحلة التنزيل وما بعد التنفيذ.

كما نستغلها فرصة لنشكر جميع القطاعات الحكومية المعنية ومجالس الجهات التي احتضنت الزيارات الميدانية التي قامت بها المجموعة والمنظمات وهيئات المجتمع المدني المستمع إليها، والتي كان لها إسهام كبير في تحضير المادة الخام لإعداد هذا التقرير.

السيد الرئيس،

لعل من الملاحظات الأساسية التي نود في مجموعة العدالة الاجتماعية التركيز عليها ما يلي:

- ✓ وجود خصاص كبير فيما يتعلق بالاستجابة للحاجيات والمطالب لفئة الشباب؛
- ✓ التشتت وعدم التكامل وعدم التنسيق وغياب الالتقائية بين المتدخلين في البرامج والمخططات التي تستهدف فئة الشباب؛
- ✓ غياب منظومة للتتبع والتقييم؛
- ✓ غياب مرجع موحد للتقييم؛
- ✓ عدم إعمال مقاربة النوع الاجتماعي؛
- ✓ ضعف استهداف فئة الأشخاص المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة؛
- ✓ تسجيل تفاوت مجالي في توزيع البرامج والمشاريع التي تستهدف إدماج فئة الشباب في الحياة الاقتصادية، مع ضعف الإمكانات المتاحة للجهات والجماعات الترابية الأخرى لبرمجة وتحقيق الأهداف في هذا الجانب، وغيرها من النقائص التي تحتاج إلى المعالجة والتدارك.

وندعو في هذا الإطار الحكومة إلى استثمار مخرجات التقرير والعمل على تنزيل مختلف توصياته، سواء العامة منها أو الخاصة، أهمها تفعيل "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي".

ونؤكد في الأخير على ضرورة إيلاء أهمية أكبر لفئة الشباب، باعتبارها أهم ثروة تعتمد عليها المجتمعات لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للعضوين غير المنتسبين، المستشار خالد السطي أو لبنى علوي، ستتولى الكلمة باسم..

تفضل السيد المستشار، 3 دقائق، دقيقة ونصف لكل واحد منكما.

تفضل.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة،

الحضور الكريم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في هذه الجلسة الدستورية السنوية.

بطبيعة الحال، في البداية لابد أن أهنئ كل المكونات التي ساهمت في إنجاح وإخراج هذا العمل لحيز الوجود، لما يمثله من ترسيخ لهذه الممارسة الهامة في مسار العمل البرلماني ببلادنا، وعلى رأسهم السيد رئيس مجلس المستشارين وأعضاء المكتب والسيد رئيس المجموعة الموضوعاتية الأستاذ عابد بادل والسيدات والسادة أعضاء الأطر الإدارية العاملة بالمجلس، التي واكبت معها مختلف مراحل إعداد هذا التقرير، والتي تستحق الثناء والتحفيز.

الحضور الكريم،

ينبغي أن لا تتحول هذه الآلية الدستورية إلى ما يشبه سوط لجلد فاعلين سياسيين أو تجارب حكومية سابقة كيفما كانت، فمن العبث اختزال كل مشاكل المغرب في خمس أو عشر سنوات، بطبيعة الحال، وكأن دار

لقمان كانت بأحسن حال.

ومما يدعو إلى الاستغراب هو كون استمرار واحد المجموعة أو هؤلاء المسؤولين في تدبير الشأن العام، بطبيعة الحال حينما نتحدث عن الفترة السابقة يجب أن نأخذها بإيجابياتها وبسلبياتها، الإيجابيات نتحملوها ونتحملو مسؤوليتنا فيها بطبيعة الحال والسلبيات كذلك خصنا نتحملو المسؤولية في هاذ الأمر.

أكيد، بطبيعة الحال الحديث عن الموضوع ديال تقييم السياسات العمومية أكيد دستور 2011، اعطانا هاذ الأهمية اللي هي أساسية.

الأمر الثاني هو قبل الدستور والحراك ديال 20 فبراير، صاحب الجلالة استجاب بطبيعة الحال وكان الأذن الصاغية للشباب المغربي.

بطبيعة الحال هاذ التشديد هذا خصنا كذلك خص الحكومة حتى هي تكون تنصت إلى الشباب.

بطبيعة الحال بجمل الوقت ما يكفيش، ولكن نقولو مجموعة من الأمور اللي خص ناخذوها بعين الاعتبار.

- أولا، التقرير التوصيات ديالو تؤخذ بعين الاعتبار، هاذ الإيجابيات اللي فيه يعني يؤخذ بها، السلبيات يتدارك ويتم تجاوزها؛
- لابد كذلك من وضع إطار قانوني يقسم الشباب حسب الفئات العمرية من أجل إدماج سياسات عمومية تتناسب وكل فئة؛
- إخراج المجلس الوطني للشباب والعمل الجمعوي، وهو أصبح دورا..
- التمكين السياسي للشباب بعيدا عن القرابة العائلية والحزبية وعبر مراجعة القوانين التنظيمية المنظمة للانتخابات بطبيعة الحال.
- الأمر الثاني كذلك عندو علاقة بقطاع ديال الشغل، بحكم معنا وزير الشغل، وهو إخراج قانون النقابات وأثرناه في التقرير، وهاذ قانون النقابات يكون فيه كذلك بعض الاعتمادات اللي تمكن الشباب يكونو في الأجهزة والهياكل، الشباب إلى جانبهم بطبيعة الحال المرأة؛
- إحياء دور الشباب بطبيعة الحال وتعميمها خاصة في العالم القروي؛
- تشجيع ولوج الشباب إلى ملاعب القرب، من خلال اعتماد المجانية وتوسيع العرض الرياضي والترفيه بالأحياء والضواحي؛
- ثم بطبيعة الحال تشجيع ولوج الشباب لمختلف مراكز المعرفة والتثقيف ودور الثقافة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد المستشار، على المساهمة.

إذن بعد هذه المداخلات ننتقل إلى رد أعضاء الحكومة المحترمين، وبطبيعة الحال لديكم 75 دقيقة، ويمكنكم.. لهم الاختيار.

نحن لا نفرض أي ترتيب بالنسبة للسادة أعضاء الحكومة الحاضرين معنا في هذه الجلسة، فلكم الاختيار في أن تختاروا من يتولى الرد في البداية وبعد ذلك، ماشي ضروري تاخذو 75، لا ولكن هذا حقهم الدستوري، السادة الوزراء المحترمون، فتفضلو، شوف بيناتكم كيفاش تقسمو الأدوار.

إذن، السيد وزير الشباب، ما دامت أن الجلسة مخصصة لتقييم الشباب، فهو سيستهل الرد على المداخلات التي تفضل بها أعضاء المجلس الموقر.

تفضل السيد الوزير.

السيد محمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أحضر معكم اليوم هذه الجلسة السنوية، التي خصصها مجلسكم الموقر لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب في الفترة من 2017 إلى 2021، باعتبارها آلية لتقييم السياسات العمومية من أهم الآليات القانونية لمعالجة القضايا المهمة.

وأود التنويه في البداية باختيار مجلسكم لهذا الموضوع الهام، الذي يترجم بكل وضوح الأهمية التي تولونها لفئة الشباب، التي تعتبر فئة هامة وحيوية داخل المجتمع ودعامة أساسية لتحقيق التنمية المنشودة، كيف لا والشباب هم مستقبل هذا البلد وهم من سيحمل مشعل الاستمرارية والنهوض ببلدنا ؟

فكما يعلم الجميع فإن فئة الشباب تعتبر أكثر فئة نشاطا وقدرة على العطاء ومفعمة بالأمل والطموح والطاقات، وإذا تم فتح أبوب التطور والتقدم أمامها ستحقق الكثير لبلدنا ووطننا ولنفسها كذلك، بطبيعة الحال، ولكن في نفس الوقت إذا تم تهميشها ومواجهتها بسياسة اللامبالاة والتنقيص من قدرتها وتحطيم طموحاتها فإن الأثر العكسي والسلبي لذلك على المجتمع وعلى الدولة سيكون كبيرا وخطيرا، خاصة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

وهنا يجب أن نذكر بأن نظرتنا للشباب لا يمكن أن تستمر بنفس الطريقة، بحيث لم يعد من المقبول اعتبار الشباب عبئا يمكن التخلص منه عبر بعض الإعانات أو المساعدات أو الخطابات فقط، ولم يعد من المقبول اعتبار الشباب عبئا على الاقتصاد أو سببا في الأزمة، بل يجب أن نرى في هذه الفئة المهمة فرصة للخروج من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي نواجهها، وذلك عبر الاستثمار فيها وفتح أبواب الاقتصاد الوطني أمامها لتندمج في سيرورة الإنتاج، التي ستتضاعف عشرات المرات إذ استطعنا وضع كل شاب في مكانه.

ولابد هنا من التذكير بالخطب الملكية السامية، بحيث كان صاحب الجلالة، نصره الله، يولي دائما أهمية خاصة للشباب، والتي نعتبرها بمثابة خارطة طريق لنا كحكومة أتت بنفس جديد ومغاير.

وإلى جانب التوجيهات الملكية السامية، فإن الحكومة تعتمد في طريقة اشتغالها على برنامجها الاجتماعي، إضافة إلى خلاصات النموذج التنموي الجديد.

ولا يفوتني أن أغتنم هذه المناسبة للتنويه بالمجهود الخاص والاستثنائي الذي بذلته المجموعة الموضوعاتية التي اشتغلت على هذا الموضوع وبأهمية التقرير الذي سهرت على إعداده، والذي أثار عديد من النقط والملاحظات المرتبطة بتفعيل السياسات العمومية الموجهة لفائدة الشباب، مما يجعل من المجهود المبذول في هذا التقرير أرضية يمكن الاستعانة بها في أي مبادرة قادمة للنهوض بشأن الشباب ببلدنا.

وتفاعلا مع ما ورد في تقريركم من ملاحظات، أخبركم بأن موضوع الشباب يشكل رهانا كبيرا وتحديا بارزا، يفرض ضرورة الاهتمام بما يلي:

- التشغيل والرفع من الفرص الاقتصادية للشباب؛
- الخدمات الأساسية المقدمة للشباب؛
- المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والمجتمع المدني؛
- التقييم والحكامة.

وقد أطلقنا في وزارة الشباب والثقافة والتواصل عددا من البرامج التي تهدف إلى النهوض بمكانة الشباب وتغيير تعامل المؤسسات مع هذه الفئة، وخاصة تغيير تلك الخدمات التقليدية التي وجدناها والتي لا تساير تطور العقليات في المجتمع أو حتى الخدمات المقدمة للشباب عبر العالم.

وأول ما بدأنا به هو تجديد وتطوير دور الشباب، سواء من ناحية البنية التحتية أو طرق التدبير والتسيير.

وبناء عليه، فقد عمل قطاع الشباب على إغناء الورش التشريعي المتعلق بالشباب، وعيا من القطاع بالدور الكبير الذي تلعبه مؤسسات الشباب، والتي تضم دور الشباب ومراكز استقبال في تأطير الشباب وتيسير اندماجها في الحياة المجتمعية، وتم إعداد مشروع مرسوم يقضي بتنظيم مؤسسات الشباب التابعة له، وذلك بوضع آليات الحكامة الجيدة.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تمت المصادقة مؤخرا على مشروع المرسوم المذكور في المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 14 يوليوز 2022.

فدور الشباب اليوم يجب أن تعود مكانا مفتوحا للجميع، ولكن فتحها يقتضي منها تقديم خدمات تلبي حاجيات الشباب، ولهذا قررنا أن نستفيد من الالتقائية بين الثقافة والشباب التي نتوفر عليها في الوزارة حتى نتمكن من اقتراح خدمات ثقافية مثل المسرح، الفنون البصرية والتشكيلية وحتى الجسدية وكذلك استوديوهات للتسجيل الغنائي، إضافة إلى إدخال جانب سوسيو اقتصادي عبر تأسيس لتجربة حاضنات الأعمال (les incubateurs de start-up)، بشراكة بالطبع مع القطاع المعني بالأمر، التي ستمكن من مواكبة الشباب حاملي المشاريع وتكوينهم وتسهيل المساطر الإدارية عليهم.

كل هذا دون أن ننسى الأهمية الكبيرة التي نوليها إلى مجال (Gaming) لما تمتلكه هذه السوق الدولية من فرص كبيرة للتشغيل الذاتي، وكذلك المجال المعلومياتي وتطوير التطبيقات مثل (Coding) لما يمكن لمثل لهذا النوع من التكوينات التي سنقترحها في النوادي النسوية كذلك من استقطاب شركات تطوير الألعاب الإلكترونية، وبالتالي خلق فرص شغل جديدة وحديثة.

وفي نفس الإطار، فإننا نعمل حاليا على جعل المراكز الثقافية منبعا للمواهب الشبابية في مختلف الفنون التي يمكن أن تجدها، وذلك بتجديد هذه المراكز وتطوير بنيتها التحتية وفتحها أمام الفنانين الشباب من أجل القيام بالعروض الموسيقية، التشكيلية الجسدية، عبر جولات وطنية التي ستمكن من تحقيق أهداف متعددة: تمكين الفنانين الشباب من المداخيل، تقوية الصناعة الثقافية وخلق فرص شغل جديدة، وكذلك خلق الرواج الثقافي الذي يحتاجه المواطنون ويطالبون به في كل المناطق والجهات.

وتفعيلا للبرنامج الحكومي الذي خص للشباب أهمية ملحوظة من خلال التنصيص على مجموعة من التدابير الإجرائية التي ستساهم في الاندماج للشباب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك عبر مجموعة من الآليات منها "جواز الشباب" الرامي لتحسين وضعية هذه الفئة وتسهيل استفادتهم من مجموعة من الخدمات وتيسير ولوجهم لمجموعة من المرافق العمومية.

كما يتوخى برنامج عمل هذا القطاع الوزاري دمج الفتيات والنساء في سوق الشغل، عن طريق مراكز التكوين المهني والأندية النسوية التابعة له، مع توفير مجموعة من الاختصاصات المهنية التي تتيح فرص إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا، وذلك من خلال ما يلي:

- إحداث ورشات مهنية لفائدة المستفيدات داخل الفضاءات التكوينية للمؤسسات لتنظيم التداريب الداخلية؛
- خلق أنشطة تجارية مرتبطة بخدمات التكوين وتخصيص فضاءات دائمة داخل المؤسسات لعرض وتسويق المنتوجات؛
- تشجيع ومواكبة الخريجات لخلق تعاونيات ومشاريع مدرة للدخل؛
- تطوير وإبراز الأنشطة المؤسسة عن طريق عرض اجتماعات مع الشركاء؛
- تنظيم أبواب مفتوحة، معارض، مهرجانات.

كما قام القطاع بتنزيل مجموعة من البرامج تهدف إلى تقوية القدرات الشبابية من أجل تعزيز إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي، وتضم برامج ريادة الأعمال الاجتماعية والابتكار، برامج الدعم والمبادرات الشبابية، برامج فضاءات لتوظيف الشباب، تجارب مراكز خدمات الشباب، مشروع مدرسة جيل جديد.. (كلام غير مسموع)، برنامج تعزيز التشغيل

للشباب، إضافة إلى منصات لتكوين للشباب في مجال التشغيل، بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH[1]) وكذلك مجموعة من الشراكات مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (l'ANAPEC[2]) إلى جانب اعتماد أنشطة وورشات رقمية تستجيب لمتطلبات الشباب كالبرمجيات والروبوتيك (coding et la robotique)، بالتعاون مع بعض المدارس والجمعيات المتخصصة وإعداد الفضاءات بدور الشباب المخصصة للألعاب الإلكترونية (Gaming) وتنظيم مسابقات إلكترونية، حيث ينتظر أن تخلق هذه الأنشطة سوقا واعدا.

في الأخير، أؤكد لجميع الحضور أن هذا ليس نطقا بالنية فحسب، بل هي مشاريع تقف الحكومة على تحقيقها وتنزيلها يوما ونتبعها عن قرب، ولن يرتاح لنا البال حتى نرى هذه المشاريع تتحقق على أرض الواقع، رغم الصعوبات والتحديات التي يمكن أن نجدها.

نحن اليوم واعون بحجم المسؤولية، ونتمنى ونحاول أن نكون عند حسن جميع من اختار أن يثق فينا، وعلى رأسهم جلالة الملك نصره الله والمواطنون الذين صوتوا لنا لنمثلهم بمختلف المؤسسات.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، معالي الوزير، على هذا الرد المختصر المفيد.

إذن الكلمة لوزير آخر، تفضل السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

السيد عبد اللطيف ميراوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السلام عليكم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات، والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أود أن أشيد بالعمل المتميز الذي قامت به المجموعة الموضوعاتية المؤقتة لتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب 2017-2021، من خلال التقرير الذي أنجزته، والذي مما لا شك فيه ستساهم مخرجاته في الرفع من فعالية ونجاعة الاختيارات التي اعتمدتها بلادنا من أجل النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الشريحة الهامة من المجتمع المغربي.

وإذ أثمن هذا العمل القيم، لا من حيث المقاربة التي تم اعتمادها أو من حيث دقة التحاليل ووجاهة الخلاصات التي تم استنتاجها، فإنني أجدد التأكيد على أهمية مثل هذه المبادرات التي من شأنها تسليط الضوء على قضايا الشباب، من خلال تعميق الفكر وإثراء النقاش حول السبل الكفيلة بتثمين دور الشباب وجعله رافعة للتنمية الشاملة وركيزة للارتقاء ببلادنا إلى مصاف الدول الرائدة والمزدهرة، تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده.

وأغتنم هذه الفرصة للتذكير بالدور الذي تضطلع به الوزارة فيما يخص دعم قدرات الشباب وتمكينهم من حيث اكتساب المهارات والكفايات الحياتية والأفقية للرفع من قابليتهم للتشغيل، فضلا عن تعزيز قدرتهم على اتخاذ المبادرة وامتلاك الحس المقاولاتي.

ولا تقتصر رؤية الوزارة في النهوض بأوضاع الشباب على البعد الاقتصادي فقط، بالرغم من أهميته وطابعه الاستراتيجي، بل تشمل أيضا البعد المتعلق بالقيم المجتمعية، اعتبارا للدور المحوري للجامعة كمشتل لإعداد أجيال الغد وكدعامة لتقوية الرابط الاجتماعي وترسيخ أسس العيش المشترك، عبر تعزيز قيم التضامن والمواطنة الفاعلة والالتفاف حول الهوية الوطنية الغنية بتنوع روافدها الثقافية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إضافة إلى ما تم تضمنه في التقرير الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية مشكورة، أود الوقوف على بعض المعطيات الهامة التي تبين الألوية الكبرى التي توليها هذه الوزارة لقضايا الشباب، في طار المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق 2030، هذا المخطط يرتكز على أربع محاور استراتيجية تتمثل فيما يلي:

1- بلورة عرض تكويني يكرس التمكين والتميز، ويواكب متطلبات العصر من خلال اعتماد أحدث المقاربات البيداغوجية، ويولي الأهمية لتطوير المهارات الذاتية والأفقية؛

2- إرساء بحث علمي بمعايير دولية، يستند على الأولويات التنموية الوطنية، ويستمد ديناميته من جيل جديد من طلبة الدكتوراه؛

3- تطوير جيل جديد من الشراكات بين الجامعة والجهة والنسيج السوسيو الاقتصادي، قصد التعبئة الشاملة لإمكانات المجالات الترابية واغتنام الفرص الاقتصادية التي تتيحها من حيث خلق الثروات وفرص الشغل، وفق مقاربة معززة للإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية؛

4- وأخيرا، تجويد حكامة المؤسسات الجامعية والرفع من نجاعتها، من خلال إطار تعاقدي يحفز على المسؤولية ويكرس ثقافة النتائج والأداء.

ويندرج كل هذا في إطار النموذج الجديد للجامعة المغربية، التي تنكب حاليا الوزارة على رسم ملامحه الكبرى وتحديد آليات تنزيله، ويكرس هذا النموذج في جوهره مجموعة من الاختيارات المهيكلة، ترتبط بالجامعة كإطار متكامل للعيش وذا جاذبية، من خلال النهوض بالأنشطة الثقافية والرياضية

[1] **I**nitiative **N**ationale pour le **D**éveloppement **H**umain
[2] **A**gence **N**ationale de **P**romotion de l'**E**mploi et des **C**ompétences

والفنية والتحفيز على العمل التطوعي والاجتماعي، وهو ما يشكل لبنة أساسية للنهوض بقيم المواطنة الفاعلة والمسئولة لدى شبابنا وتعزيز شخصية الطالب والمساهمة في اكتسابه للمهارات الحياتية، التي لا تقل أهمية عن المهارات المكتسبة عبر التكوين الأكاديمي.

وسيمكن هذا النموذج الجديد للجامعة المغربية من توفير الظروف المواتية لإنجاح المسار الأكاديمي والعلمي للطالبة والطالب، من خلال توجيه بيداغوجي ناجع فور ولوجهم لمؤسسات التعليم العالي وعرض تكويني يرتكز على مقاربة بيداغوجية مبتكرة وتكوينات موازية في مجالات حيوية تعزز قدراتهم على مواكبة التحولات المتسارعة لسوق الشغل.

ويكرس هذا النموذج أيضا دور الجامعة كفضاء للحوار من خلال عقد الندوات وحلقات النقاش بشكل متواصل حول القضايا ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعدها الوطني والجهوي وفي ارتباط وثيق بالتطورات التي يشهدها المحيط الإقليمي والدولي للمغرب.

كما يرتكز هذا النموذج الجديد للجامعة المغربية على مراكز للحركية الدولية، عبر الرفع من قاعدة المستفيدين وتنويع الوجهات الأكاديمية، ويشمل أيضا برامج للحركية الداخلية لتمكين الطلبة من الانفتاح على مناطق أخرى داخل التراب الوطني، وهو ما من شأنه أن يغني تجربتهم الشخصية والأكاديمية ويعزز انتماءهم للهوية الوطنية الغنية بتعدد روافدها الثقافية.

ووعيا منها بأهمية التملك الجماعي للتحديات والرهانات المتعلقة بالشباب، فإن الوزارة اعتمدت مقاربة تشاركية ودامجة ضمن مسلسل إعداد برنامجها التحولي، من خلال إشراك الجهات والفاعلين الاقتصاديين وفعاليات المجتمع المدني.

وتتضمن أولويات الشراكة بين الجامعة والجهة العمل على تعبئة الإمكانات التي تزخر بها المجالات الترابية، وذلك من خلال تكوينات جامعية تتلاءم مع الخصوصيات الجهوية، فضلا عن مساهمة الجهة في تطوير البنيات التحتية الكفيلة بتعزيز اندماج الجامعة في محيطها الجهوي، سواء تعلق الأمر بالنقل أو توفير فضاءات ثقافية وفنية ورياضية ذات الأثر الإيجابي على الحياة الطلابية.

وهي نفس الأهداف المتوخاة من العلاقة المتجددة بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي، سواء من حيث إعداد الكفاءات الضرورية لدعم تنافسية المقاولة أو عبر تطوير البحث العلمي في إطار برامج مشتركة لدعم قدرات الابتكار وتحفيز النسيج الاقتصادي الجهوي على الاستثمار في المجالات الواعدة المدرة للقيمة المضافة.

وفي ختام هذه المداخلة المقتضبة، أود أن أؤكد حرص الوزارة الدائم على الدفع قدما بمسلسل الارتقاء بجودة المنظومة بصفة عامة وجعلها رافعة للتنمية الشاملة، من خلال إعداد أجيال ذات كفاءات عالية بمقدورها المساهمة في الرفع من وثيرة النمو الاقتصادي وتعزيز الرابط الاجتماعي.

وإذ أجدد شكري وامتناني للمجموعة الموضوعاتية على التقرير القيم الذي أعدته، لا يسعني إلا أن أشير إلى أهمية التعبئة الشاملة لكل الفاعلين وتضافر جهودهم، من أجل تجويد السياسات العمومية الموجهة نحو الشباب والرفع من نجاعتها والتقائيتها، وذلك خدمة للمشروع التنموي لبلادنا، تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على ردكم.

هل ترغبون، السيد الوزير، في..؟

تفضلوا السيد الوزير.

السيد يونس سكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

بشكل.. بعجالة، أود أن أتفاعل مع مختلف المداخلات اللي جات، وكاين بطبيعة الحال واحد المداخلة اللي هي مكتوبة واللي فيها واحد العدد ديال الأرقام في المجال ديال التشغيل اللي هو من المجالات اللي كلكم رجعتو ليها، والمجال ديال المقاولات كذلك وريادة الأعمال.

أولا، هنالك مسألة أساسية يجب أن نؤكد عليها جميعا، هو التثمين اللي جا على لسان السادة الوزراء ديال العمل اللي قمتو بيه فهاذ اللجنة هاذي وديال المداخلات ديالكم، لأنه لا العمل اللي بان من خلال التقديم ديال العرض ولا المداخلات تبين على أنه كان هنالك واحد الجدية في التعاطي مع هاذ الإشكالية اللي عندها - وقلتوها كلكم - طابع عرضاني، واللي نقولو الحقيقة ربما ما توفقناش كبلد في العقود الماضية أنه نتكلفو بيها كما ينبغي، علاش؟ لأنه - وجات في المداخلة ديالكم:

أولا، القطاعات اللي كتكلف بشكل أو بآخر بالإشكالات اللي مطروحة اليوم على مستوى الشباب المغربي هي قطاعات متعددة بطبيعة الحال؛

وثانيا، لأنه المستوى ديال التنزيل ديال هاذ السياسات هي مستويات خصها تكون فيها المستوى المحلي بلا شك وإلا ما كاين والو؛

وثالثا، لأنه خص الاستحضار ديال الأنماط الجديدة للتدخل واللي فيها الأمور اللي هي ديال مثلا اللي كل ما هو رقمي وما إلى ذلك.

دابا ملي كنجيو نديرو واحد التحليل بسيط جدا، ماشي غير زعما غير باش نتفاعلو معاكم وصافي، كنلقاو على أنه كاين إشكاليات متعددة، كلكم تكلمتو على الإشكالية ديال (le réseau)، يعني وخا لنفترض جدلا أنه عندنا سياسات مندمجة، ممتازة، ممولة في المجال ديال الشباب، لنفترض كاع

ديال القطاعات الحكومية المعنية بالأمر، وإلى جينا نزلوها فأرض الواقع خصك فين غيمشيو هاذ الناس؟ مع من غيتلاقاو؟ فين غيتوجهو؟ فين غيتكونو؟ فين غيديرو التجربة ديالهم الأولى ولا (stage) ديالهم الأول؟ ولا ولا، إلى آخره، إلى آخره.

ها أنتوما لاحظتو من خلال المداخلات ديال السادة الوزراء مثلا أنه السيد الوزير ديال الشباب تكلم على الإصلاح الهيكلي اللي كتقوم بيه الوزارة ديالو فدور الشباب، هذا فضاء، السيد الوزير ديال التعليم العالي تكلم على الجامعة وهو فضاء.

إذن أول غلط ما خصناش نديروه جماعة، هو أن الفضاءات المتاحة اليوم نخليوها ونمشيو نقلبو على شي حاجة أخرى، فالعمل اللي قمنا به كحكومة منسجمة، هو أننا تكلمنا على هاذ الفضاءات، نعطيكم مثال ذاك المرسوم (décret) اللي داز فالمجلس الحكومي اللي فات، دارو وزير الشباب، راه هو جا تذاكر معايا مثلا أنا كوزير ديال التشغيل وديال المقاولة الصغرى، ومن ضمن الأمور اللي عندو فذاك (décret) قال لك أودي أنا هاذ دور الشباب بغيت.. ها هو الفضاء ها هو كاين، خصهم الميزانية باش يكونو ما يهومش، ولكن أشنو غاندير فيهم فالمضمون؟ عندو أمور كتعلق بالقطاع ديالو أو القطاعات ديالو راه قالهم، الثقافة، التنشيط ديال الشباب إلى آخره، حيت خص (l'animation)، ذاك الشي اللي معروف، ولكن قالك أودي أنا ما كرهناش نوسعو هاذ الشي، قلنا له أسيدي آمين من دابا، ودرنا واحد الفقرة كتبنا فيها أنه غادي نديرو واحد القرار مشترك ما بين الوزارة اللي كنشرف على التدبير ديالها والوزارة اللي كيشرف هو على التدبير ديالها، باش تكون خدمات جديدة في هذا الدور ديال الشباب اللي تقدر تأديها واحد الشركاء جداد ديال دور الشباب، بحال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، بحال الحاضنات ديال المقاولات، بحال واحد العدد ديال الشركاء جداد، باش الشاب ملي تيجي ما كيهمشاي واش الوزارة ديال فلان ولا فلان ولا، كيهم أنه غادي يجي غادي يلقى واحد العدد ديال الخدمات واللي هذه الخدمات خصها تكون متواجدة وتعطى في عين المكان، هذا واحد المثال ديال التقائية بعض السياسات العمومية.

آش غادي يوقع؟ في بلاصة ما أنا كوزير هذه الوزارة نمشي ونقلب عاود ثاني على شي فضاء جديد وخصو يتبنى وخصو يتصبغ وخصو (Logo) وخصو كذا وكذا، وخصو التجهيز ديالو... إلخ، الفضاء ها هو كاين، وكنمشي معه واحد العقد ديال (la performance) ديال النجاعة باش هاذوك الناس اللي كاينين في دار الشباب كيعرفو أنه راه خدمة ديال بصح، أنه ملي غادي يجي المقاول الذاتي مثلا إلي درنا لو شي فضاء تما باش هذا... إلخ، إلى أنا غادي نجي نديرو التوجيه أو التكوين ماشي التكوين الثقيل، راه كاين البلايص ديالو هذاك اللي خصو الدبلوم واللي خصو كذا، كيكونو.. هذه من ضمن الأمثلة.

نفس الشيء نتطلع إن شاء الله نديروه مع السيد الوزير في إطار الجامعات، لأن فضاءات كبيرة وفيها عدد كبير هائل من الشباب، وفيها تجهيزات وفيها حتى موارد بشرية، الميزانية اللي عندنا احنا في الصندوق ديال..(Fonds de promotion de l'emploi des jeunes)، ديال إنعاش التشغيل ديال الشباب، ما نبقاوشاي ندوزوه في البني، ونديرو هذه الشراكات، اللي عرفنا نديروها مباشرة غادي نديروها، اللي ما عرفناش غادي نجيبو شكون يديروها، من جمعيات ومن متخصصين في هذا المجال.

إذن هذا هو التحول اللي بديناه، بطبيعة الحال هاذ الشي اخذا شوية ديال الوقت، ما كيجيشاي ويخرج للوجود هكاك، وغادي نحطو هاذ الناس هاذو كلهم باش يتنافسو شوية بيناتهم.

إذن شفتو هذا واحد المنطق جديد، يعني ماشي شي اختراع كبير ولكن (c'est le bon sens) مزيان، هذا (le réseau) يعني الشبكة، لأن خص الناس يجيو يدخلو يلقاو البلايص ديالهم، بحال مع الوزارة الشباب بحال مع الوزارة ديال التعليم العالي، بحال.. أنا درت ذاك النهار هذه تقريبا أكثر من شهر، درنا مجلس الإدارة ديال (OFPPT[3]) لقينا أنه كاين واحد العدد كبير ديال الخريجين، تتعرفو الطاقة الاستيعابية ديال (OFPPT) هي 300.000، هاذ الناس هاذو ملي تيتخرجو أش كيديرو؟ واحد الجزء كيمشي للقطاع غير المهيكل، خصوصا اللي ما عندهمش الدبلومات عاليين، الجزء اللي مزيان راه كيمشي لهاذ الشي ديال.. اللي هدرنا عليه، ديال (l'aéronautique) صناعة الطائرات وصناعة السيارات تبارك الله مطلوبين، واحد الجزء كيدير المقاول الذاتي كيحاول يدير شي حاجة ديالو ولا كيحاول يبدا بشي حاجة ديالو... إلخ.

قلنا أنه خصنا واحد العرض خاص بهاذ الناس هاذو، لا في القطاع ديال التكوين المهني العمومي ولا حتى في التكوين المهني الخاص، لأن ملي كنجمعو العدد ديالهم بجوج راه 700.000 واحد.

عندنا مجلس الإدارة ديال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات نهار الجمعة إن شاء الله، 22 من هذا الشهر، قلنا لهم الله يخليك أنا التوجيهات ديالي كوزير غادي تجيبو ليا برنامج خاص بهاذ 700.000 ديال الناس اللي داخلين تابعين للوزارة بشكل أو بآخر، كيفاش ندعمهم، اللي بغى يدير المقاولة ديالو، ماشي نبقى نقلب عليهم في الزنقة، ملي دخلو لمعهد التكوين يكون عارف راسو أنه إذا خدم راه يقدر يكون عندو ذاك (le prêt d'honneur) إذا بغى يدير شي مقاولة بلا ما نخرجو على برا.

حاجة أخرى، التشغيل على برا في الخارج، كنعرفو كاين طلب كثير وكبير بزاف على اليد العاملة المغربية في عدد كبير من الدول، أنا تلاقيت تقريبا شي 20 وزير، جمعناهم في هاذ الشي ديال (UPM[4]) الاتحاد من أجل المتوسط، من جميع الدول المتقدمة كيجيو بغاو الكفاءات المغربية

[3] **O**ffice de **F**ormation **P**rofessionnelle et de **P**romotion du **T**ravail
[4] **U**nion **P**our la **M**éditerranée

يمشيو عندهم، درنا واحد العدد ديال الاتفاقيات، آخرها راه تمت المصادقة عليه في المجلس الوزاري السابق على هذا اللي داز مع سيدنا الله ينصرو مع (Portugal) اللي هي اتفاقية متميزة، فيها واحد الحقوق وفيها واحد المسائل مهمة بالنسبة للمغاربة اللي غيمشيو.

انتوما عارفين بلادنا محتاجة للطاقات، والمفارقة أشنو هي؟ عندنا الشباب في (chômage) علاش دابا في (chômage)؟ وكاين طلب دولي على هاذ الناس، إذن شي حاجة ماشي معقول.

(Donc) احنا الإدماج اللي بغينا ندديرو غدا في الصباح إن شاء الله غادي نديرو الإطلاق ديال الاستراتيجية الوطنية ديال الحركية الدولية للمغاربة، غادي نطلقو التفكير لأن خصو بضعة أشهر باش نحطو واحد العرض متكامل، لأن عندنا الطلب من دول أوروبية، دول الخليج، واحد العدد من الدول، واحنا المغرب ما عندو حتى شي عقدة بطبيعة الحال خصنا نلبيو الحاجيات ديالنا والحاجيات ديال البلاد، الحاجيات الاستراتيجية، راكم شفتو الإعلان الآخر ديال الاستراتيجية الصحية راه خص عشرات الآلاف ديال الأطر في هاذ المجال، اللي واحد العدد منهم غادي يجي من عند السي ميراوي وواحد العدد واحد آخر غادي يجي هاذ الشي اللي تنديرو احنا ديال التكوين المهني.

إذن بغينا احنا الكفاءات ديالنا تخدم، ولكن بغينا كذلك أنها توجه للسوق العالمي، ما فيها حتى شي عيب بالعكس المغرب منفتح، وتكون عندنا واحد الحركية لأن الحمد لله الخزان عندنا موجود، خص غير التكوين يكون في المستوى.

إذن القابلية ديال التوجيه راه تكلمنا عليها، دور الشباب يمكن لها تلعب دور، الجامعات يمكن لها تلعب دور، خص واحد التوجيه يكون في أقرب وقت ممكن وحتى وزارة التعليم.

القضية ديال التكوين فيها واحد العدد ديال الأمور، ومن ضمن الأمور الأساسية في القضية ديال التكوين هي كيفاش غادي.. وزارة ديال التشغيل كيفاش غادي نعطيو القيمة لهذوك الدبلومات وهذوك الشهادات ديال الناس اللي ما قراوش بزاف، ولكن عندهم تجربة مهنية، (la validation des acquis de l'expérience professionnelles).

إذن كاين عندنا واحد المشروع ديال ما يسمى بـ le : CNC) (Centre National de Certification غادي نخدمو فيه مع 2 ديال الوزارات مع الوزارة ديال التعليم العالي والوزارة ديال التربية والتكوين والتعليم باش كاين واحد 8 ديال المستويات، باش الناس اللي تيخدمو يقدرو إلى جمعو واحد العدد ديال النقط تيولي وخا هو (technicien) ملي تيخدم تيولي عندو الارتقاء ما يسمى بالارتقاء المهني، هذا إصلاح جوهري غادي تديرو هاذ الحكومة إن شاء الله وراه شبه جاهز غادي نديرو فيه بعض المشاورات قبل ما نخرجوه للوجود.

التكوين المستمر من الأمور الأساسية ديال الشباب، التكوين المستمر اللي هو عاطل في المغرب كيف ما تتعرفو هذي تقريبا 3 أو 3 ديال العقود حتى هو وجدنا لو ووجدنا لو واحد الرؤية كاملة وغادي نتكلمو فيها مع جميع الفرقاء إن شاء الله باش نخرجوه للوجود، لأنه إن شاء الله لأنه 700 ولا 800 مليون ديال الدرهم ديما محطوطة ما تتستعملش، لا المقاولات الصغرى تتستعملها ولا.. إذن هاذ الشباب كيفاش بغيتوه يـ..

ونزيدكم، الناس اللي ما عندهمش الخدمة هذاك اللي تنسميوه "التعلم مدى الحياة"، دازت في مراكش مؤخرا واحد الندوة كبيرة جدا شاركو فيها واحد العدد ديال الوزارات إلى آخره والإشكال المطروح كيفاش غادي نمولو التكوين كيف ما جا في النموذج ديال التنموي ديالنا كيفاش غادي نمولوه؟

إذن كاين عدد ديال الأمور اللي هي منطقية، احنا بدينا بواحد العدد الأمور مازال غادي نكمل الأمور، وباش نكمل الأمور، جزء من الأمور اللي تتعلق بالشباب، جزء منها كاين أجزاء كثيرة تكلمو عليها السادة الوزراء يتعلق بطبيعة الحال بالقضية ديال المقاولة الصغرى، لأن هي اللي تتوظف عباد الله خصوصا هذوك اللي ياله تيتخرجو ياله تيبداو ياله إلى آخره.

كما قلت لكم في الميثاق ديال الاستثمار اللي تمت المصادقة عليه في مجلس الوزاري السابق، فيه واحد العدد ديال المراسيم اللي تتكلف بالأشطر ديال المقاولات، تنقولو مقاولة الصغيرة جدا أش غادي نديرو لها؟ ما كاين حتى شي عرض ديال الحكومات السابقة تيتكلف بالمقاولة الصغيرة جدا، إلى بغينا نواكبوها في الاستثمار، إلى بغينا نعاونوها في التكوين وإلى بغينا نعاونوها في واحد العدد الأمور، إلى واحد المقاولة بغات تشغل مثلا يد عاملة أكثر من 5 ديال الناس كيفاش نعاونوها؟ أكثر من 10 الناس، أكثر من 20 ديال الناس، أكثر من 30 ديال الناس، أكثر من 40 الناس، أشنو هو رقم المعاملات ديالها؟ وفاش غادي نعاونوها؟

خصنا نعاونوها في ذاك الشي اللي ما تتعطيهاش البنكة، حيث المقاولات الصغيرة جدا اللي عندها رقم معاملات أقل من 10 مليون ديال الدرهم اللي بغينها تخدم هاذ 5 الناس، هاذ 4 الناس، هاذ 10 الناس وإلى جمعتهم مع بعضيتهم تتلقى 70% ديال اليد العاملة، وهذاك هو (chômage) اللي عندنا أو الطلب اللي عندنا أو (l'informel) اللي عندنا، هو هذا.

(Donc) عندنا واحد العدد الإجراءات غادي نرجعو.. وخا هي مراسيم، راه غادي نجيبها غير من أجل المناقشة ما شي بالضرورة من أجل يعني الموافقة والتصويت لأن مراسيم، ولكن على الأقل من أجل المناقشة.

وأخيرا، ما بغيت نكمل به وقلتو قبيلة هو الاتفاق الاجتماعي اللي درنا، حيث هاذ الاتفاق الاجتماعي اللي فيه واحد العدد ديال القوانين، القانون ديال الإضراب، القانون اللي تينظم حق الإضراب والقانون ديال المدونة ديال الشغل بالإضافة لواحد العدد ديال الأمور الأخرى خصها تدار، اللي ما داخلاش في القوانين، بحال الاتفاقيات الجماعية، بحال أنه التشغيل يبقى

بعد، الناس يعني يبقاو خدامين، راكم ذكرتو واحد العدد ديال الأمثلة ديال واحد المقاولات، ولكن ربما تتعاني.

هاذي كلها أمور درناها باش نقدرو نوفرو لهاذ الشباب الضمانات المؤسساتية، من غير الضمانات القانونية والتدبيرية، الجماعية ديال المغرب باش يعرفو أنهم راه احنا متبعينهم وغاديين في هاذ الاتجاه هذا.

إذن كاين عدد من الأمور في السياسات ديال التشغيل وديال دعم المبادرة الحرة وريادة الأعمال بالنسبة للشباب، وتنظن أنه نبداو بأنفسنا من الوزارات بعدا، باش تكون واحد الالتقائية، وفي الأشهر المقبلة قبل نهاية السنة غادي يكونو على الأقل 3 أو لا 4 مبادرات كبرى في هذا المجال، ما تكلمتشاي على "أوراش"، ما تكلمتشاي على "فرصة" ما تكلمتشاي على البرامج الحكومية، لأنكم تتعرفوها ولأنه ربما استوفينا فيها الكلام، راه كاين واحد العمل دقيق تياخذ شوية دالوقت، ما تيدارشاي في سيمانة أو جوج، هاذ الشي اللي قلت لكم على (la formation continue) راه دوزنا فيه 6 أشهر ديال الخدمة.

وشكرا على الاهتمام ديالكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على هذا الرد الصريح.

إذن، السيدات والسادة المستشارين، كما تعلمون أنه طبقا للنظام الداخلي للفرق والمجموعات الحق في التعقيب، ولكن في حدود الحصة التي تبقيت لكل فريق.

كما تتبعنا جميعا الكل استنفذ الحصة المخصصة له، إذن الحكومة كذلك ما دام أنه ما كاينش تعقيب ليس لها أي شيء تقوم بالتعقيب عليه، إذن بذلك نعتبر على أن استنفذنا المناقشة.

ونشكر مرة أخرى المجموعة الموضوعاتية على العمل الجدي الذي قامت به، رئيسا وأعضاء وأطرا، اللي ساهمت في هذا العمل المتميز.

الشكر كذلك لجميع الفرق والمجموعات الذين ساهموا بمداخلتهم في إغناء هاذ التقرير بملاحظاتهم وآرائهم المثمرة.

الشكر كذلك للسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات وللسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والشكر كذلك موصول للسيد وزير الشباب والثقافة والتواصل على مساهمتهم القيمة في هذه الجلسة.

إذن شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق:

❖ **تتمة مداخلة المستشار السيد يونس ملال، مقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة العامة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة "بالشباب":**

.. السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اعتبارا لكون موضوع الشباب وعلى الخصوص ما يرتبط بتأهيل وإدماج هذه الشريحة الاجتماعية في الحياة الاقتصادية ذات طابع أفقي يتقاطع فيها مختلف الفرقاء السياسيين والإقتصاديين والإجتماعيين، فإنها تكتسي تعقيدا حقيقيا يتطلب معالجتها اعتماد مقاربة شمولية وتستدعي جرأة وابتكارا ومجهودات متواصلة ومواكبة دورية ومستمرة وتكييف السياسات العمومية والإستراتيجيات والمخططات والبرامج والإجراءات المنبثقة عنها مع السياقات والحقائق الخاصة بكل مجال ترابي على حدة، وبهذا الخصوص أفرد التقرير توصيات منها ما هو ذي طابع عام (ماكرو) ومنها ما هو خاص (ميكرو).

وتروم التوصيات العامة إلى:

- إعادة صياغة السياسات العمومية الموجهة للشباب على ضوء المتغيرات الجديدة المتمثلة في توجهات النموذج التنموي الجديد، ومخلفات وتداعيات جائحة "كوفيد-19"، ورهانات تحقيق أهداف الألفية في مرحلتها الأخيرة؛
- تثبيت هندسة حكومية قارة للشباب تمنح فيها للقطاع صلاحيات وإمكانات للتتبع والمواكبة في تنفيذ السياسات القطاعية في الجوانب التي تعنى فيها بالشباب؛
- تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة، وتمكين الجهات والجماعات الترابية بالموارد البشرية والمالية المناسبة لتمكينها من تخطيط أفضل لتنميتها والمساهمة في تعزيز الثروة الوطنية وتنويع مواردها وإرساء نظام الحكامة الترابية لتعزيز التنمية الترابية وضمان توازن اقتصادي بين الجهات؛
- إعداد سياسات عمومية جهوية موجهة للشباب تراعي الخصوصيات والمؤهلات الديمغرافية والاقتصادية والثقافية لكل جهة على حدة وذلك في إطار من التكامل والتناغم مع أهداف السياسات العمومية وطنيا.
- تعزيز مسار اللاتمركز الإداري بمنح صلاحيات أوسع للمصالح الخارجية للقطاعات الحكومية بالموازاة مع تعزيز اللامركزية سيسهم في اتخاذ القرارت محليا وترابيا بما يستجيب لحاجيات المحيط على جميع الأصعدة وبما في ذلك قضايا الشباب باعتبارها قضية وانشغال ذي طابع أفقي؛
- تعزيز البنيات التحتية الكبرى بالجهات لتيسير جلب الاستثمارات المدرة للثروة والمنتجة لفرص الشغل الملائمة لتعزيز الاستقرار والحد من آفة الهجرة الداخلية والخارجية التي تستنزف الطاقات والكفاءات، بالإضافة الى تبعاتها الاجتماعية.

توصيات خاصة:

-مباشرة تفعيل وتشكيل المجلس الأعلى للشباب والعمل الجمعوي كهيئة دستورية تعنى وتترافع حول قضايا الشباب؛

-الحسم في تحديد الحاجز السني وتصنيف فئات الشباب وفق مراحل سنية بما يمكن من الاستجابة للحاجيات وتطلعات كل شريحة على حدة، وبالتالي ضمان فعالية ونجاعة البرامج الموجهة، ومع الأخذ بعين الاعتبار المقاربة المجالية والحقوقية والنوع في هذا المنحى؛

-وضع مصفوفة للبيانات والإحصائيات المتعلقة بالشباب والفتاة، على مستوى جميع القطاعات بما يكفل ضبط وتحيين المعطيات الخاصة بالشباب وبالتالي رسم السياسات العمومية على معطيات واقعية لتكون أكثر نجاعة وفعالية على مستوى النتائج، كما ستمكن هذه الآلية من المواكبة والتقييم لتصويب السياسات العمومية كلما تطلب الأمر ذلك؛

-الاستثمار في هذا الزخم الشبابي لجعله مصدر وفرص تعزيز تنافسية وانتاجية الاقتصاد الوطني؛

-مواصلة تكثيف الجهود وإيلاء عناية خاصة للشباب القروي لتمكينه من فرص التأهيل والاندماج وتطوير قدراته ومهاراته الابداعية بتوفير الفضاءات الضرورية لذلك؛

-ملاءمة منظومة التكوين مع حاجيات سوق الشغل الآنية والمستقبلية، مع مراعاة البعد الجهوي لملاءمتها مع متطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي؛

-تزويد المؤسسات التعليمية والجامعية بالموارد البشرية والامكانات اللوجستيكية وتطوير مراكز الوساطة والدعم النفسي مع المواكبة والتحسيس للحد من ظاهرة الهدر المدرسي والجامعي على حد السواء؛

-تفعيل نظام القروض الموجه للشباب المتعلمين الراغبين في الاستفادة منها لمتابعة دراستهم العليا؛

-إحداث نظام خاص للمقاولة الشابة يتمتع بمرونة كافية على مستوى التشغيل والتسريح ويخول لها الحصول على قروض بشروط تفضيلية والولوج لصناديق الاستثماروالاستفادة من التخفيضات والإعفاءات الضريبية للتشجيع على تطوير إحداث المقاولات وتطويرها؛

-تشجيع المقاولات الاجتماعية خاصة في المجال الفلاحي والصناعة التقليدية الذي يساهم بقوة في خلق فرص الشغل من خلال الحصول على قروض بشروط تفضيلية والولوج لصناديق الاستثماروالاستفادة من التخفيضات والإعفاءات الضريبية؛

-تعزيز برامج جهوية للدعم والتوجيه لتمكين النساء الشابات من الانتقال من التشغيل الذاتي إلى إنشاء مقاولات مربحة ومستدامة.

-توسيع دائرة التشاور والتفاعل مع الشباب بمختلف الوسائل، للإنصات للوقوف على تطلعاتهم وانشاغالاتهم الأساسية.

شكرا على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.